الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم التجـــاريـــة

الموضـــــــــــــــوع

دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
شعبـــة العلـــوم التجـــاريـــة
تخصص: ماليـــة وتجـــارة دوليـــة

إعداد الطالب(ة):
يسرى بن الشارف

الأستاذ المشرف:
أ. رايس عبد الحق

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د. الغالي نراهيم	أستاذ محاضر"أ"	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أ. عزيز امنة	أستاذ مساعد"أ"	مناقشا	**جامعةبسكرة**
3	د. رايس عبد الحق	أستاذ محاضر"أ"	مشرفا	**جامعةبسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الإهداء

إلى روح والدي الكريمين تغمدهما الله بواسع رحمته وأسكنهما فسيح جناته

إلى كل روح طاهرة فارقت عائلتنا راجين من المولى عز وجل أن يجمعنا بهم في الفردوس

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وجميع أفراد العائلة الكريمة حفظهم الله

إلى كل الأوفياء من أصدقاء الحياة والدراسة، وأخص بالذكر طلبة تخصص المالية والتجارة الدولية

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بداية أشكر الله عز وجل بجميع أسمائه وصفاته وأحمده، فلولا توفيقه لنا ما كنا لننجز شيئا.

بعد شكر الله تعالى، أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى

الأستاذ المشرف ***رايس عبد الحق*** *لقبوله الاشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته وحسن اشرافه؛*

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتكرمهم لمناقشة هذا العمل الذي يظل في حاجة إلى التصويب؛

إلى أساتذة الكلية، العاملين بالإدارة والمكتبة تقديرا لكافة مجهوداتهم في خدمة الطالب؛

وإلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنشيطالاستثمار الأجنبي المباشر، مع دراسة تقييمية للجزائر خلال الفترة 2008-2018، وذلك من خلال جانبين الأول نظري وخصصناه لبعض المفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بكل من الشراكة بين القطاع العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت الدراسة في جانبها النظري إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديل استراتيجيلتوفير خدمات البنية التحتية وذلك لما فيه من تكاتف للجهود بين القطاعين العام والخاص لأجل الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق رفاهيته، وأن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي متوقفة على مدى جاذبية المناخ الاستثماري للدولة المعنية.أما الجانب التطبيقي فقد خصص لاستعراض وتقييم التجربةالجزائريةفي هذا المجال، خاصة بعد أن استعادت الجزائر استقرارها الأمني والسياسي مع بداية الألفية الثالثة، وتم التركيز على التدابير المتخذة لتحسين الإطار القانوني،فقد بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، وتجديد الكثير من الهياكل القاعدية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، لكن نظرا لجملة من العقبات التي تعاني منهاالجزائرفإن المناخ الاستثماريالجزائري لايزال غير كفؤ ويلفه الغموض خاصة في الجانب التشريعي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة قطاع عام خاص، الشراكة الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، التجربة الجزائرية.

Abstract

This study aims to identify the role of partnership between the public and private sectors in stimulating direct foreign investment, with an evaluation study of Algeria during the period 2008-2018. The current study contains two aspects; the first is theoretical which is devoted to some basic theoretical concepts relevant to both the public-private partnership, and investment.The study shows that the partnership between public and private contacts is an alternative strategy to provide infrastructure services, due to the concerted efforts between both sectors in order to raise the quality of services directed to society and achieve its well-being, and that the process of attracting foreign investment depends on how well is the investment in the targeted country. The second is a practical part which is devoted to present and to evaluate the Algerian experience in this regard, especially after Algeria sought its security and political stability at the beginning of the third millennium. It also focuses on the measures taken to improve the legal framework. As regard, Algeria has made

significant efforts in creating an investment climate by issuing a number of laws, providing attractive tax incentives, and renewing some of the basic structures to encounter the requirements of the next phase. However, due to a number of obstacles facing Algeria, the Algerian investment climate is still insufficient and shrouded in ambiguity, especially on the legislative side.

Key words: partnership, private public sector, foreign partnership, foreign direct investment, investment climate, Algerian business.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	V
الشكر والتقدير	V
الملخص	V
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	V
قائمة الاختصارات	V
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الشراكة بين القطاع العام والخاص	
تمهيد	2
المبحث الأول: القطاع العام والقطاع الخاص ودوافع التشارك	3
المطلب الأول: مفهوم القطاع العام وخصائصه	3
الفرع الأول: تعريف القطاع العام	3
الفرع الثاني: خصائص القطاع العام	4
المطلب الثاني: مفهوم القطاع الخاص وخصائصه	5
الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص	5
الفرع الثاني: خصائص القطاع الخاص	6
المطلب الثالث: دوافع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	7
المبحث الثاني: التحديد المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص	9

المطلب الأول: تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أنواعها ومجالاتها	9
الفرع الأول: تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص	9
الفرع الثاني: أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	12
الفرع الثالث: مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	13
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص	15
الفرع الأول: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص	15
الفرع الثاني: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	15
المطلب الثالث: تمييز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن الاندماج والخوصصة	17
الفرع الأول: تمييز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن الاندماج	17
الفرع الثاني: تمييز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن الخوصصة	18
المبحث الثالث: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعراقيل تنفيذها	19
المطلب الأول: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	19
المطلب الثاني: المقارنة بين عقود الشراكة قطاع عام خاص	23
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسبل التغلب عليها	25
خلاصةالفصل	28
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	30
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار	31
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته	31
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار	31

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار	32
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار والاستثمارات الأجنبية	33
الفرع الأول: أنواع الاستثمار	33
الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)	34
المطلب الثالث: التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر	37
المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر	38
المطلب الأول: مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	38
الفرع الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	38
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	39
المطلب الثاني: أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي	40
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وآلية إدارتها	41
المبحث الثالث: المناخ الاستثماري وتقييم الاستثمار الاجنبي المباشر	44
المطلب الأول: المناخ الاستثماري ومحدداته	44
المطلب الثاني: مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية	47
المطلب الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث: دور الشراكة قطاع عام خاص في تنشيط الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2008-2018	
تمهيد	52
المبحث الأول: واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر	53
المطلب الأول: نظرة عامة حول سوق الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر	53

المطلب الثاني: تقييم الشراكة الجزائرية بين القطاعين العام والخاص	55
المطلب الثالث: تجارب الجزائر في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	60
الفرع الأول: قطاع المواصلات	60
الفرع الثاني: قطاع الطاقة	61
الفرع الثالث: قطاع الاتصالات	61
الفرع الرابع: قطاع المياه	62
الفرع الخامس: قطاعات أخرى	65
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	68
المطلب الأول: نظرة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	68
المطلب الثاني: دور أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	73
الفرع الأول: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	73
الفرع الثاني: الانفاق العام ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75
المطلب الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	77
الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	77
الفرع الثاني: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	80
الفرع الثالث: تحديات تواجه المستثمرين العرب بالجزائر	82
المبحث الثالث: دور الشراكة قطاع عام خاص في تنشيط الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	84
المطلب الأول: الشراكة بين القطاعين كمعيار لقبول الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	84
المطلب الثاني: شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لذلك	88

الفرع الأول: شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	88
الفرع الثاني: الحلول المقترحة لأجل ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	89
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	89
خلاصة الفصل	93
خاتمة عامة	94
قائمة المراجع	100

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	13
(02)	أوجه الاختلاف بين مفهومي الشراكة قطاع عام خاص والاندماج	17
(03)	أوجه الاختلاف بين مفهومي الشراكة قطاع عام خاص والخوصصة	19
(04)	المشتقات المختلفة لمشروع ال BOT	22
(05)	الفروقات الجوهرية بين أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	23
(06)	أنواع الاستثمار	33
(07)	التمييزبين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر	37
(08)	عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة العمومية الخاصة في الفترة 2004-2008	55
(09)	أبرز المشاريع التشاركية في الجزائر خلال الفترة 1993-2012	56
(10)	ترتيب الدول العربية من حيث جودة بنيتها التحتية وتنافسية اقتصادها الكلي	59
(11)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى2018 بالمليار دولار	62
(12)	حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات بمشاركة القطاع الخاص في الجزائر	71
(13)	تطور النفقات العمومية في الجزائر (2006-2016) الوحدة مليار دج	76
(14)	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بإمكانياتالاستثمار في الجزائر(تحليل SWOT)	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	المبادئ العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	16
(02)	المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	46
(03)	عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة العمومية الخاصة في الفترة 2004-2008	**56**

قائمة الاختصارات

الاختصار	معناه
SEOR	Société de l'eau et de l'assainissement d'Oran
PPP	الشراكة بين القطاع العام والخاص
FMI	صندوق النقدالدولي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
UNCTAD	الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
SWOT	Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats
NTIC	Information and communications technology
ISO	International Organization for Standardization(المنظمةالدولية للمعايير)

تمهيد

ظاهرة تزايد الانفاق العام دفعت بالحكومات الى التفكير الجدي في كيفية تخفيف العبء على الميزانية العموميةوفق أسس وقواعد عملية، فوجود قطاع عام يسير سياسات الدولة لم يعد جهاز كافي لتسيير المشاريع التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة، وأدى هذا إلى استعانة الدولة بالقطاع الخاص كمسير جديد عبر آلية الشراكة، بعدما أيقنت الحكومات خاصة في الدول النامية أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاعين لتتشارك في تنظيمات مؤسسية لإنشاء وتشغيل المشاريع في مختلف المجالات، وعليه فإن في الفصل الأول حاولنا معرفة ماهية الشراكة وتحديد إطارها المفاهيمي وفق ثلاث مباحث كما يلي

المبحث الأول: القطاع العام والقطاع الخاص ودوافع التشارك؛

المبحث الثاني: التحديد المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

المبحث الثالث: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعراقيل تنفيذها.

المبحث الأول:القطاع العام والقطاع الخاص ودوافع التشارك؛

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين من جهة، والحكومات من جهة أخرى، حيث أيقن الطرفان أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تظافر الجهود والإمكانيات واستعمال كافة طاقات وموارد وخبرات كل من القطاعين للوصول الى الأهداف التنموية.

وعليه فإن العديد من الدراسات تهتم بالبحث في عملية التكامل والشراكة بينهذين القطاعين، والتطرق لموضوع هذه الشراكة لا يتم دون الحديث عن الأطراف المتعاقدة فمن خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام بمجموعة من التعاريف لكل من القطاعين العام والخاص مع الإشارة للخصائص الجوهرية لكل منهما، إضافة إلى الدوافع التي ساهمت في إيجاد هذا النمط من التشارك.

المطلب الأول: مفهوم القطاع العام وخصائصه

قسمنا هذا المطلبلفرعين بحيث تناولنا في الأول بعض تعريفات القطاع العام، مع الإشارة لأهم خصائص هذا القطاع في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف القطاع العام

تعددت واختلفت التعاريف التي تشير للقطاع العام ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- " يعرف هذا القطاع في المعاجم الاقتصادية ذلك القسم من الاقتصاد الذي يعني بصفقات الحكومة، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقيةوالاستثمارية (مصروفات الحكومة) وعبر سيطرتها من (خلال السياسة المالية والضريبية) على قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى" .[1]
- " كما يعرف كذلك على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفة وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة ".[2]
- " يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومات، والتي لا يمكن أن تدار من قبل الخواص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية، ويؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشاريع أو المؤسسات إلى تعطيل آليات السوق وتسوية

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 2011، ص: 29-30.

[2] خميس خليل، **مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 09 / 2011، جامعة ورقلة – الجزائر– ص:205 .

المنظومة السعرية، وعادة يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد، ولكنه غير ضروري لوجوده ".[1]

- "القطاع العام هو ظاهرة اجتماعية واقتصادية جزئية موضوعية ولدت مع ولادة الدولة وتستمر معها " [2].

من التعريفات السابقة نستنتج:

- ارتباط القطاع العام بمفهوم الدولة ونشاطاتها؛
- القطاع العام وسيلة حكومية في يد الدولة لتحقيق صفقاتها؛
- المؤسسات العامة ذاتية التمويل لا تسعى لتحقيق الربح؛
- الهدف من وجود القطاع العام هو تحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

الفرعالثاني: خصائصالقطاعالعام

خصائص القطاع العام تختلف من دولة إلى أخرى حسب الاختلاف في السياسة العامة وحسب اختلاف شكل تدخل الدولة في الاقتصاد. ففي النظام الاشتراكي يسير القطاع العام من منظور تدخل الدولة في هذا القطاع والتحكم في تسييره، عكس النظام الليبرالي القائم على منح الحرية لوجود القطاع العام و ترك مجال تسييره للمديرين أو الخواص.ومن أهم خصائصه نذكر ما يلي:[3]

- حماية الدولة والمجتمع من العدوان الخارجي (وظيفة الدفاع)، وعليه زيادة الإنفاق على الصناعات الحربية والإنفاق العسكري؛
- حماية الأفراد من عدوان الأفراد الآخرين وتجاوزاتهم وذلك من خلال إنشاء نظام للعدالة والأمنالداخلي ؛
- إنشاء وصيانة بعض الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة التي قد لا تقومبها المؤسسات الخاصة وذلك بسبب انخفاض معدلات الربحية فيها؛
- زيادة الاستثمار في مجال الأشغال العامة ؛

---

[1] لكحل الأمين، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران –SEOR–**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص:14–15.

[2] محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية –حالة بعض اقتصاديات الدول العربية–** ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2015، ص24.

[3] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–، 2018، ص: 102.

- زيادة الإنفاق على صناعة الحديد والصلب؛
- زيادة الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة والإسكان، والضمان الاجتماعي.

إن وجودالقطاع العامأمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أي دولة تسعى إلى القضاء علىالروابط تبعية وإرساء قواعد الاستغلالالاقتصادي بمعنى أن الحاجة إلى القطاع العام خاصة في الدول النامية أمر ضروري فلا يمكن تحقيق أهداف مثل النمو الاقتصادي وتوزيع الاستثمارات وخلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة المتنامية وأيضا للحد من التبعية للنظام الاقتصادي العالمي دونأن تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد عبر مؤسساتها العامة.

المطلب الثاني: مفهوم القطاع الخاص وخصائصه

في هذا المطلب المقسم لفرعين تناولنا في الأول تعريف القطاع الخاص، أما الفرع الثاني فتحدثنا عن خصائص هذا القطاع.

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص

على غرار القطاع العام فإن القطاع الخاص أيضا له العديد من التعريفات، من بينها ما يلي:

- " هوقسم منالاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات)والادخار".[1]

- وتعرف منظمة التعاون والتنميةالقطاع الخاص على أنه "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءات على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".[2]
- " القطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ".[1]

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[2] محمد أشرف خليل حمدونة، **العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)**، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية –غزة–، 2017، ص26.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج:

- القطاع الخاص هو ذلك الجزء المكمل لدور الدولة في الاقتصاد؛
- والقطاع الذي يسعى لتحقيق الربح في المشروع؛
- يتسم النشاط فيه بالمبادرة الخاصة وتحمل المخاطر؛
- يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أوفقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح وعوائد في إطار تعظيم المصلحة الخاصة.

الفرع الثاني: خصائص القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالمالمتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وامكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته ؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد ؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكافة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام؛
- الدافع والمرونة اللازمان لتكييف الإنتاج مع تغيرات السوق، ولتحقيق جودة أفضل للخدمة وإرضاء المستهلكين.[2]

---

[1] مرابطي وفاء، **الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورهما في التنمية المحلية في الجزائر عقد الامتياز حالة بلدية حاسي بن عبد الله**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، 2016، ص:10.

[2] محمد صلاح، مرجع سبق ذكره: ص: 30.

المطلب الثالث: دوافع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

هناك العديد من الدوافع التي تقف وراء تبني اسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص نذكر منها ما يلي:

1. المتغيرات السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك[1]

اتسم الاقتصاد العالمي في الثمانينات بكثرة التوترات والصعوبات فمن جهة هناك انتكاسات في عملية التنمية ومشاكل الديون الحادة وهبوط اسعار السلع الاساسية(النفط) وعدم الاستقرار في أسعار الصرف إلا أننا سنركز على أهم العناصر الفاعلة آنذاك ومن أهمها:

أ. العولمة والتي تهدف إلى دعم التكامل الاقتصادي بدمج اقتصاديات الدول المتطورة باقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من القيود التجارية المعرقلة.

ب. الخوصصة والتي ساهمت في تراجع دور الدولة المباشر في الاقتصاد وفتح مجال أكبر للقطاع الخاص في تملك وتسيير أغلب القطاعات.

1. مشكلة تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص

تعتبر مشكلة تخصيص الموارد بين القطاعالعام والخاص من المشاكل التي تطرح مؤخرا بشكل لافت في الاقتصاد باعتبارها المحدد لنمط التسيير العام والشكل الاقتصادي للدولة، إلا أن النقطة الفريدة في الجدل هي أنه لا يوجد أي مجتمع مهما كان توجهه السياسي والاقتصادي يقوم بتخصيص موارده بشكل كامل في قطاع اقتصادي واحد ويهمل الآخر، إلا أن التقسيم بين القطاعينيختلف حسب التوجه الفلسفي للدولة من النهج الاشتراكي للنهج الرأسمالي،ولتعظيم المنفعة الاقتصادية للأفراد لابد من تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص بشكل أمثللتوفيرالقدر الأمثل من السلع والخدمات الحكومية للأفراد.

2. تأثير الهيئات المالية الدولية

تعاظم دورالمنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة حيث تبنت الهيئات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) الشراكة بين القطاع العام والخاص وأصبحت تصدر توصيات بشأن ذلك وتقارير حول ممارسة الشراكة بين القطاع العام والخاص وأصبح هذا التوجه عالمي خاصة الاستثمار في البنى التحتية.[2]

3. الارتفاع المتزايد للطلب على الخدمات العمومية بفعل التطور الديمغرافي وتطور المدن، وبالتالي فهذه العقود هي فرصة لتوفير خدمات عمومية ذات نوعية وبأسعار معقولة.

---

[1] لكحل الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 24-25 .

[2] عبد السلام أحمد هماش ويوسف عبد الحميد المراشدة، **عقود المشاركة وسيادة الدولة**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها"، المنامة بمملكة البحرين، أفريل 2008، ص192.

4. صعوبة التمويل في عالم يعيش أزمات مالية متكررة وأزمة مديونية، وبالتالي فهي فرصة لمشاركة القطاع الخاص في التمويل وفي مجهود التنمية.
5. نقص الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يجب تنفيذها؛
6. ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي؛
7. عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والاجهزة الحكومية بحيث أصبحت الحاجة ملحه للبحث عن مصادر اخرى للتمويل من أجل الحصول على خدمات ذات كفاءة عالية؛
8. التغير التقني والاقتصادي المتسارع أدى إلى خفض تكلفة المشاريع بحيث أدى ذلك إلى زيادة مشاريع القطاع الخاص.
9. وفقا لتقرير البنك الدولي، فإن الطلب على مشروعات البنية التحتية قد تتعدى 1 % من الناتج القومي العالمي، وأن هناك فجوة كبيرة بين الاستثمارفي مشروعات البنية التحتية وقدرة الحكومات على إتاحة التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات، والتي بلا شك ستساهم في تحقيق النمو الاقتصادي لكل دولة.[1]
10. لعقود من تاريخ الوقائع الاقتصادية ظل القطاعان العام والخاص على طرفي نقيض بسبب الانتقال السريع بين نمطي النمو الاشتراكي والنمو المبني على اقتصاديات السوق مما أفرز ثقة غير مكتملة بين رأس مال الدولة ورأس مال الطبقة البرجوازية الناشئةحيث يرى الأول في الثاني احتمالات التغول ويرى الثاني في الأول ميزة الاحتكار.وحتى نخرج من هذه الازدواجية ينبغي تشجيع الانفتاح على القطاع الخاصبعمليات على الأرض وفي نفس الوقت ينبغي إطلاق(ميثاق للشراكة الاستراتيجية بين القطاعين)يحقق الاجماع الوطني ويضع أدوات الضبط فيما له علاقة بالاستحواذ على أصول القطاعات الاستراتيجية في البلاد.[2]

المبحث الثاني:التحديد المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي انتشرت بشكل كبيرفينهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، حيث تبين لحكومات الدول وخاصة الدول النامية والتي تعاني حكوماتها من المديونية الخارجية والعجز في الميزانية العامة لاقتصادياتها أنها أحد الخيارات الاستراتيجيةللسياسة الاقتصاديةفي

[1] محمود عبد الحافظ محمد،**الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات –الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية**– المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، ط 2013، ص13.

[2] بشير مصيطفى، **اقتصادنا: الفرصة المتبقية**، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع –المحمدية– الجزائر، ط 2016، ص:20-21.

تنفيذ مشروعات البنية التحتية وغيرها من الأنشطة الأخرى، ومن جهة أخرى فإن تزايد عدد سكان العالم خاصة في الدول النامية نتج عنه تزايد نمو الطلب على خدماتها، والذي أدىإلى ضرورة إقامة شراكات مع وحدات من القطاع الخاص، وذلك بعد أن تبين أن تحقيق عمليتي التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية لا تحدث إلا من خلال تكاتف الجهود بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال حشد كافة الإمكانات المادية والبشرية للقطاعين.

في هذا المبحث سوف نتطرق للتعريف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظررجال الاقتصاد ومن وجهة نظر رجال القانون، ثم نتطرق لأنواع، مجالات، أهداف ومبادئالشراكة بين القطاعين، وفي نقطة أخرى نتطرق إلى تمييز الشراكةعن بعض الأساليب الأخرى .

المطلب الأول: تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أنواعها ومجالاتها

تطرقنا في هذا المطلب المقسم لثلاث فروع إلى التعريف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر اقتصادية وأخرى قانونية في الفرع الأول ، ثم لأنواعها في الفرع الثاني، أما الفرع الثالثفمجالات تطبيق هاته الشراكة.

الفرع الأول: تعريفالشراكة بين القطاعين العام والخاص

عملت دول العالم في السنين الأخيرة على تبني خيار الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية جديدة لتسيير الخدمات وتحديثها، ومنه أصبحت عملية الشراكة تلقى اهتمام الباحثين في كل المجالات، فتعددت التعاريف حولها، وعليه سنحاول إبراز بعض هذهالتعاريفمن وجهة نظر اقتصادية وقانونية.

أولا: تعاريف من وجهة نظر اقتصادية

حسب صندوق النقد الدوليFMI: "يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام إلى الترتيبات التي تسمحللقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدما تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الاقتصاديةوالاجتماعية، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات، المدارس، السجون، الطرق، الأنفاق، شبكات إنارة الطرق، المطارات، الموانئ، محطات المياه والكهرباء؛ "[1]

[1]the Fiscal Affairs Department, **Public-Private Partnerships**, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2004, P 04.

حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي: "الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أداة اقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصاديةوالاجتماعية والبيئية كالتنمية المستدامة والتشغيل " ؛[1]

حسب بنك التنمية الأسيوي: "يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقدم بشكل تقليدي من طرف القطاع العام " ؛[2]

أما البنك الدولي فيعرف الشراكة أنها: "كل العلاقات التعاقدية والتشريعية بين هيئات عمومية وخاصة تهدف لتحسين أو الرفع من خدمة الهياكل التحتية، وهي آلية ترتكز على أسس سياسية متينة".[3]

ثانيا: تعاريف من وجهة نظر قانونية[4]

يرى البعض أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمثابة علاقة طويلة الأجل بين الجهات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشروعات كانت أجهزة الدولة منوطة بتنفيذها وذلك دون الإخلال بدور الحكومة في النهوض بالخدمات والمشروعات العامة والإشراف عليها ولكنفقط من خلال نظام جديد للتعاقد وتقديم الخدمة ؛

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود إدارية تعهد بموجبها الدولة أو أحد الهيئات إلى شخص خاص لمدة محددة تتناسب مع حجم الاستثمارات المحتمل إنجازها.

من الناحية العضوية: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تجمع بين صنفين من المتعاقدين : الأشخاص العمومية والأشخاص الخاصة ؛

من الناحية المادية: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتميز بشمولية المهام الملقاة على عاتق المتعاقد المتمثلة في التمويل والبناء والاستغلال إضافة إلى التصميم (التحضير الأولي للمشروع) التمويل المسبق على عاتق المتعاقد الخاص مع الإشارة إلى أنه يتم اقتسام المخاطر بين الطرفين مثل الصعوبات التقنية المتعلقة بالبناء، انعكاسات تعديل التشريع، الإضراب، ارتفاع أسعار المواد الأولية، عدم قدرة المقاولة على إنجاز المشروع، ... الخ.

---

[1] محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] محمد أشرف خليل حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] محمود عبد الحافظ محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[4] محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 41.

من الناحية المالية: المتعاقد مع الشخص العمومي يتقاضى مقابلا يتغير حسب الأهداف والنتائج المرجوة، التمويل والأداء العمومي يمتد طوال مدة العقد.

يرى البعض عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص أي نظام **(PPP)** هو عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أفراد القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستغلالها وصيانتها طول مدة العقد المحدد في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، وتتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معا لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصا فيالمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية ؛[1]

ويتضح من التعريفات التي قمنا بعرضها على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاصهي في الغالب علاقات تعاقدية طويلة الأجل تقوم بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من خلال تقديم خدمات للمجتمع سواء في مجال البنية التحتية الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها كان القطاع العام يقدمها فعلا أو خدمات جديدة سيتم يستفيد منها المجتمع والدولة على حد سواء؛

تعنىبأوجه التفاعل والتعاون المتعدد بين القطاعين العام والخاص، وذلك فيما يتعلق بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصاديةوالاجتماعية التيتهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

الفرع الثاني: أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير المعتمدة في التصنيف مثل نمط التنظيم، واتخاذ القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد. حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة.

[1] محمد أشرف خليل حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

فالترتيبات المؤسسية تتراوح ما بين ترك أمر البنية التحتية للإدارة الحكومية أوترك أمرها كلية للقطاع الخاص وبين هذا وذاك توجد ترتيبات مؤسسية توزع فيها الأدوار بين الطرفين ويبدو هذا جليا في حالة إسناد خدمات البنية التحتية من خلال عدة صيغ. وأكثر التصنيفاتقبولاًمن قبل الكثير من الباحثين يندرجعلى أساس :

شراكات تعاونية: وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها، فكلاهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط ؛ [1]

شراكات تعاقدية:[2] وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون العلاقات بين اطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخربالمساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك وتكون قادرةعلى إنهاء الشراكة أحيانا أحاديا استنادا لمعيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص .

ووفقهذا التصنيف يدخل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص**(PPP)** ضمن الشراكات التعاونية بينما تأخذ الشراكات التعاقدية أشكال عديدة مثل التأجير، الإدارة، الخدمة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي والامتياز ويدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام البناءوالتشغيل و نقل الملكية **(BOT)** وله تفرعات عديدة مثل **BOOT** ، **ROO**، **BOO**، **BOLT**، **PBO**وغيرها ويمكن استحداث صيغ أخرى تتناسب مع المشروع المراد تنفيذه.

الفرع الثالث: مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إن موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يعد من الاساليب الأساسية في خلق الإجراءات التي تسمح للقطاع الخاص في تعزيز دوره في النشاط الاقتصادي بالعمل جنبا إلي جنب مع القطاع العام،وقد شملت التفاعلات بين القطاعين في كثير من الدول تنوعا في المجالات والمحاور الرئيسية التي تقوم عليها الدولة،وطبقت

[1] محمود عبد الحافظ محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[2] طهراوي دومة علي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية –دراسة تجربة المغرب–، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي غليزان، العدد الثاني، 2017، ص: 25.

الشراكة بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الاقتصادية مثل:(الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(1): مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

النقل	الإمدادات /التخلص	البنية التحتية العامة
الإنفاق **المطارات** **الممرات المائية والموانئ** **النقل العام**	**الطاقة:** توليد وتوزيع. **المياه:** انتاج واعداد وتوزيع الصرف الصحي . **النفايات:** جمع والتخلص وإعادة التدوير.	**الإدارة:** الصالات العامة، مكاتب الضريبة، الوزارات. **الأمن:** البنايات، السجون، الثكنات. **الشرطة.** **الرعاية الصحية:** دور المسنين والمستشفيات. **الترفيه والثقافة:** المرافق الرياضية، المتاحف. **التعليم:** رياضة الأطفال والمدارس والكليات والجامعات **أخرى:** المعارض، الحدائق، المتنزهات التجارية. **الرياضة .**

Source**:** Linda Lobner, **How well do public-private partnerships work**, master thesis, university of Vienna, 2009, p**:**08.

ومن خلال الجدول يتضح لنا أن مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتمثل في مجال البنية التحتية للدول مثل مشروعات النقل بأنواعه، الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المياه والصرف الصحي، الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، وذلك نتيجة لتزايد الضغط على الميزانيات الحكومية في هاته المجالات، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية.

المطلب الثاني:أهداف ومبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

قسمنا هذا المطلب لفرعين، تناولنا في الأول أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أما بالنسبة للفرع الثاني فتطرقنا فيه لمبادئالشراكةبين هاذينالقطاعين.

الفرع الأول: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تهدف الحكومات من خلال إبرام عقود الشراكة مع القطاع الخاص إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها ما يلي:

من بين الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها هذه الشراكة تحديث الاقتصاد الوطني[1]عبر فتح باب الفرص للقطاع الخاص من خلال إشراكه في العديد من المجالات أهمها مجالات البنى التحتية التي تشكل عبئا على الميزانية العامة للدولةواستغلال الأموال فيما يتعلق بالإنفاق العام، المخاطر التي يتحملها المشارك الخاص، كفاءة وفعالية الخدمة المقدمة.[2]

أما بالنسبة للأهداف الاجتماعيةفإن الشراكةهي الحل الأمثل للمشاكل التي يعرفها المسير العمومي، والتي تهدف إلى عصرنة المرافق العمومية العالية الجودة تلبية لاحتياجات المواطنين وخلق مناصب الشغل.[3]

الفرع الثاني: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

لإنجاح عقد الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص يجب توفر عدة مبادئ بين الشركاء تتمثل في:[4]

- **المساهمة في رأس المال**

كل شريك يقدم حصة في رأس المال المتفق عليه سواء كان مال معنوي أو مال نقدي، وترتبط حصص رأس المال بتكوين مجلس الإدارة في الشركة فصاحب الحصة الأكبر من رأس المال يكون له عدد اكبر من الأعضاء في الإدارة.

- **اقتسام الأرباح والخسائر**

[1] خميس خليل، مرجع سبق ذكره، ص 206.
[2] طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[3] محمد أشرف خليل حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[4] محمد أشرف خليل حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

يتعين أن يحدد العقد الابتدائي للشركة نسبة اقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء، فلا يجوز لأحد الشركاء التمتع بالأرباح دون المشاركة في الخسائر، وهو الأمر المعروف بحصة الأسد ApportLeoninne، كما تحدد نسبة رأس المال كيفية توزيع ناتج التصفية عند انقضاء الشركة.

- **تشكيل مجلس الادارة**

تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو العادية مجلسا للإدارة يتألف من (03) أعضاء على الأقل وتحدد مدة عضويتهم في القانون الأساسي دون أن يتجاوز ذلك (06) سنوات.

- **التضامن بين الشركاء المؤسسين.**
- بالإضافةلمبادئ عامة يتعين توافرها في كل إجراءات المشاركة لتكوين الشراكاتوهي مبدأ الالتزام والتعهد، مبدأ الاستمرارية، مبدأ الشفافية وذلك لإنجاح المشروع وعدم اللجوء للغش أو الإضرار بالشريك الآخر احتراما لمبدأ حسن النية، فإذا انتفى هذا الأخير بطلت الإجراءات. والشكل الآتي يوضح هذه المبادئ العامة

الشكل (1): المبادئ العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

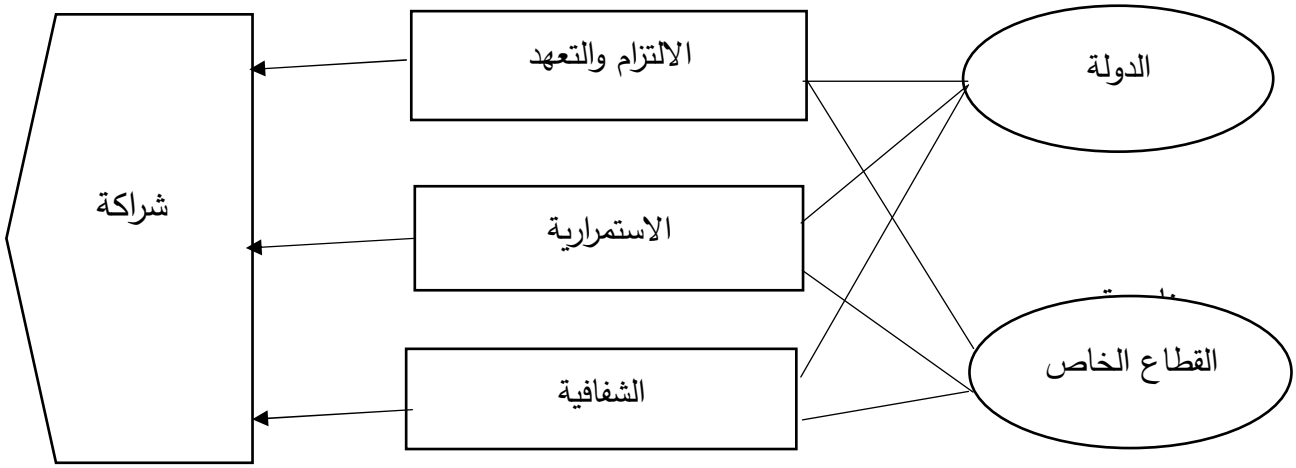

المصدر: محمد أشرف خليل حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المطلب الثالث: تمييز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن الاندماج والخوصصة

نحاول في هذا المطلب أن نحدد أوجه الاختلاف بين مفهوم الشراكة ومفاهيم أخرى تتقاطع معها أحيانا وذلك لإزالة التداخل بين هاته الأساليب ألا وهي: الخوصصة والاندماج، كما هو موضحفي الفرعين الآتيين.

الفرع الأول: تمييز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن الاندماج

للتمييز بين الشراكة والاندماج نحدد أولا مفهوم الاندماجوذلك لمعرفة أهم الفروقات بينهما

- **تعريف الاندماج**

عملية قانونية تتوحد بمقتضاها أوتضم شركتين أو أكثر تعملان في مجال واحد، تحل أو تذوب بموجبه الشركات الداخلة في العمليةوتؤسس شركة جديدة باسم جديد بحيث يؤدي ذلك إلى زوال الشخصية المعنوية لجميع الشركات المندمجة وبذلك يؤدي إلى خلق كيان جديد[1].

عرفه البعض على أنه: "فناء شركة داخل أخرى أو فناءشركتين لتتكون منهما شركة واحدة جديدة[2] ".

كلا من الاندماج والشراكة يعتمدان على المفاوضات الطويلة وإبرام الاتفاقيات بين أطرافها الفاعلة[3]، أما بالنسبة للاختلافات بينهما فإنها تتمثل في الجدول الآتي:

الجدول (2): أوجه الاختلاف بين مفهومي الشراكة قطاع عام خاص والاندماج

الاندماج	الشراكة قطاع عام خاص
يستخدم الاندماج في قطاع منظمات الأعمال.	تستخدم الشراكة بين منظمات تنتمي لقطاعات مختلفة (حكومي–خاص–غير حكومي).
الاندماج يخلق كيانا جديدا وتتلاشى الكيانات المندمجة السابقة.	في الشراكة يظل كل كيان محتفظا بصفته القانونية.

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة مالية الشركات المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، جانفي 2016، ص181.

[2] آلاء محمد فارس حماد، **اندماج الشركات وأثره على عقود الشركة المندمجة "دراسة مقارنة"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والادارة العامة، جامعة بيرزيت 2012، ص11–12.

[3] محمد عبد العال عيسى، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور**، ورقة عمل مقدمة للمجلة العربية للإدارة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر 2018، ص 42.

يستخدم الاندماج لتقوية الموقف التنافسي للكيانات المندمجة.	تستخدم الشراكة للتغلب على الصعوبات المشتركة للأطراف.

المصدر: محمد عبد العال عيسى، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور**، ورقة عمل مقدمة للمجلة العربية للإدارة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر 2018، ص 42.

الفرع الثاني: تمييز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن الخوصصة

قبل معرفة أوجه الاختلاف بين مفهومي الخوصصة والشراكة قطاع عام خاص ينبغي معرفةمفهوم الخوصصة

- **تعريف الخوصصة**

الخوصصة (Privatization) باللغة الإنجليزية، هذا اللفظ شاع استخدامه منذ عام 1948م (حسب قاموس وبستر) ونظرا لحداثة عهد هذه السياسة الاقتصادية لم يتفق حتى الآن على مصطلح عربي ليقابل الكلمة الإنجليزية Privatization، ومن المصطلحات العربية المرادفة لهذا المفهوم الخصخصة، التخصيصية، التخاص، التخاصية، الخاصية، المخاصة والخوصصية.

عرفت الخوصصة على أنهاإعادة نقل حقوق الملكية من خلال تحويل كلي أو جزئي للأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص، لإنتاج وتقديم السلع والخدمات.

من ناحية أخرى فإن مفهوم الخصخصة هو توجه سياسي اقتصادي عام نحو توسيع قاعدة القطاع الخاص على حساب تقليل قاعدة القطاع العام نسبيا[1].

مما سبق فإن كلا من الخوصصة والشراكة يسعيان لتمكين الأطراف الغير حكومية ودعم قدراتها إضافة إلى رفع كفاءة الخدمات وتحسين جودتها[2]، أما بالنسبة للاختلافات بينهما فإنها تتمثل في الجدول الآتي

[1] أحمد أرباب، **الخصخصة ومقومات الفشل والنجاح (دراسة نظرية)**، ورقة عمل مقدمة في ندوة عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها، المنامة البحرين أفريل 2008، ص42-44.

[2] محمد عبد العال عيسى، مرجع سبق ذكره، ص41.

الجدول (3): أوجه الاختلاف بين مفهومي الشراكة قطاع عام خاص والخوصصة

	الخوصصة	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
من حيث ملكية الأصول	نفل ملكية أصول بعض أوكل المشروع العمومي للقطاع الخاص.	تنقل ملكية أصول بعض المشروعات للقطاع الخاص لفترة زمنية محددة، ثم تعود الملكية للدولة، وفقا لعقد مبرم بين الطرفين.
من حيث جودة المنتج أو الخدمة	محدودية تحكم الدولة في جودة المنتج أو الخدمة.	تفرض الدولة شروط ومعايير فنية في جودة المنتج أو الخدمة

المصدر: محمد عبد العال عيسى، مرجع سبق ذكره،ص41.

المبحث الثالث: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعراقيل تنفيذها

في هذا المبحث نعرض أنواع العقود في إطار الشراكة قطاع عام خاص بالنسبة للمطلب الأول، ثم نقارن بين هذه العقود في المطلب الثاني، وأخيرا الصعوبات التي تواجه تنفيذ وتطبيق الشراكة وسبل التغلب عليها.

المطلب الأول: عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات المتنوعة مع القطاع العام تأخذ أشكال مختلفة تتباين فيها أدوار كل من القطاعين ، تترجم هذه الأشكال من الشراكات إلىأنواع مختلفة من العقود نتطرق لكل منها على حدى.

أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. عقود الخدمةService Contracts

في هذا النوع من العقود تحتفظ الجهة العامة بمسؤوليتها الكاملة في تشغيل وإدارة المرفق ولكنها تتعاقد مع الجهات الخاصة لتقديم بعض الخدمات كالاصلاح والصيانةمثلا في قطاع المياه وتركيب

الهواتفوغيرها،مع مراعاة أن هذه النشاطات تمنح في العادة لشركات القطاع الخاص المؤهلة للقيام بمثل هذه الأعمال،وتتراوح مدة العقد ما بين سنة وثلاث سنوات قابلة للتجديد.[1]

2. عقود الإدارة Management Contracts

تسمى كذلك بعقود التسيير وهي إشراكالقطاع الخاص في تسيير إحدى المؤسسات العمومية أي نقل مسؤولية إدارة مجموعة من أنشطة القطاع العام للقطاع الخاص كإدارة المطارات، وتبقى الجهة العمومية هي المسؤولة عن التمويل، كما تتراوح مدة العقد بين 3–5 سنوات.

تلجأ الحكومة لهذا النوع من العقود في حالة تنشيط مؤسسات عاجزة أو على حافة الإفلاس و ذلك عن طريق إبرام عقود مع القطاع الخاص لإدارتها.

3. عقود الايجار Leasing Contracts

هي عقود يتم بموجبها تأطير المؤسسات الخاصة لبعض المؤسسات العامة وتجهيزها لتولي تشغيلها وتسييرها وتحصيل الرسوم، ويقوم المستأجر (القطاع الخاص) بشراء الحق في الايراداتمع تحمل المخاطر التجارية التي قد تنجر عن عدم تحصيل الايرادات، في هذا النوع من العقود ملكية المعدات تعود للقطاع العام أما بالنسبة لعملية الاستغلال والترميم فتقع على عائق المتعامل الخاص، تتراوح مدة عقد الايجار مابين (10–5) سنوات[2] ويمكن تمديدها بموافقة الطرفين.

4. عقود الامتياز Concession Contracts

تتحمل الشركات الخاصة مسؤولية التشغيل والادارة والاستثمار لمدة محددة في حين تظل الجهة العامة مالكةلأصول المرفق، وقد تقدم هذه الامتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مدينة[3] أو منطقة معينة، مدة هذه العقود في العادة تتراوح ما بين (30–15) سنة.

---

[1] عبد القادر ورسمة غالب،**عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها" المنعقدة في المنامة –مملكة البحرين–، أفريل 2008، ص219.

[2] عزوز نورالدين، **دور الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في ترشيد الانفاق العمومي –دراسة مقارنة بين تجربتي كندا والجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، 2017/2016، ص 12.

[3] طهراوي دومة علي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

5. عقود البوت BOT

الـ**BOT**هياختصارلثلاثكلمات باللغة الإنجليزية:**Build- Operate-Transfer** والتيتشكل المراحلالثالثلعقدالبوت: البناء– التشغيل– نقلالملكية، يقصد بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية هي تلك المشروعات التي تعهد بها الدولة إلى إحدى الشركات الوطنية أو الأجنبية، وذلك لإنشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة زمنية محددةتتراوح ما بين (99–15) سنة ثم نقل ملكيته إلى الدولة.[1]

وفي تعريف آخر يقوم الشريك الخاص ببناء منشأة وتشغيلها لفترة زمنية محددة بموجب عقد أو اتفاقية امتياز مع الجهة العامة، ثم ينقل المرفق للقطاع العام في نهاية الفترة الزمنية المحددة، في معظم الحالات، يقدم الشريك الخاص أيضا بعض أو كل التمويل للمنشأة، لذا يجب أن يكون طول العقد أو الامتياز كاف لتمكينه من تحقيق عائد معقول على استثماره، وفي نهاية فترة الامتياز، يمكن للشريك العام تحمل المسؤولية التشغيلية للمنشأة، أو التعاقد على العمليات مع صاحب الامتياز الأصلي، أو منح عقد أو امتياز جديد لشريك خاص جديد[2].

ويعتبرعقدالبوتالصورة الأكثرانتشارا،إلاأنهليسالوحيدفيهذاالمجالبلهناكالعديدمن الصورالأخرى المشتقة منه، فهو في حقيقته من العقود المركبة، وفي الجدول التالي نوضح أهم هاته المشتقات

[1] حسين الدوري، عقود الاستثمار الدولية ومنازعاتها، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها" المنعقدة في المنامة –البحرين–، أفريل 2008، ص273.

[2] Eng. Alis Kahwahjian, **The development of a practical framework for selecting the optimum PPP contract for construction projects in Syria,** master thesis, Damascuc university departure of constraction and management engineering , August 2014, P08.

الجدول (4): المشتقات المختلفة لمشروع ال BOT

المصطلح المختصر	بالإنجليزية	بالعربية
BOT	Build ,operate and t ransfer	بناء–تشغيل–ثم تحويل الملكية
	Build, own and transfer	بناء–تملك–ثم تحويل الملكية
BOO	Build,own and operate	بناء–تملك–تشغيل
BOR	Build,operate and renewal of concession	بناء–تشغيل–تجديد امتياز
BOOT	Build,own operate and trensfer	بناء–تملك –تشغيل وتحويل الملكية
BLT	Build,lease and transfer	بناء–تأجير–وتحويل الملكية
BRT	Build, rent and transfer	بناء–ايجار –وتحويل الملكية
BTO	Build, transfer and oprate	بناء – تحويل الملكية–وتشغيل
DBFO	Design, build finance and operate	تصميم – بناء –تمويل – تشغيل
DCMF	Design , construct, manage and finance	تصميم–انشاء إدارة وتمويل
MOT	Modernize, own operate and transfer	تحديث –تملك – تشغيل ونقل الملكية
ROO	Rehabilitate own and operate	تجديد – تملك وتشغيل
ROT	Rehabilitate own and transfer	تجديد–تملك ونقل الملكية

المصدر: خالد ممدوح إبراهيم، **صياغة وأنواع عقود البوت**، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة وآثارها (PPP)" المنعقدة في –القاهرة– جمهورية مصر العربية، أوت 2007، ص352.

المطلب الثاني: المقارنة بين عقود الشراكة قطاع عام خاص

قمنا بالمقارنة بين أنواع عقود الشراكة قطاع عام خاص في الشكل أدناه من خلال جملة من المؤشرات تتمثل في الطبيعةالقانونيةللعقد،مدةالعقد، التمويل، المقابلالمادي، انشاءالمشروع، ملكيةأصولالمشروع، المخاطر والتنظيم.

الجدول (5): الفروقات الجوهرية بين أنواع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أوجه المقارنة	عقدالخدمة	عقد الادارة	عقد الايجار	عقد الامتياز	عقد الB.O.T
الطبيعة القانونية للعقد	عقد اداري	عقد اداري	عقد اداري	عقد اداري	عقد اداري
مدة العقد	من(1–3) سنوات	من(3–5) سنوات	من(5–10) سنوات	من(15–30) سنة	من (15–99) سنة
التمويل	تمويل عمومي	تمويل عمومي	تمويل عمومي	تمويل خاص	تمويل خاص
المقابل المادي	تكلفة الخدمة من قبل القطاع العام تدفع للقطاع الخاص	رسوم مقابل الخدمة تدفع للقطاع الخاص	دفع الايجار للقطاع العام	عوائد لصاحب الامتياز لتغطية النفقات التشغيل وخدمة الديون	عوائد لشركة المشروع لاسترداد تكاليف البناء إضافة الى تحقيق أرباح مناسبة
انشاء المشروع	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع العام	من قبل القطاع الخاص	من قبل القطاع الخاص

ملكية أصول المشروع	للقطاع العام	للقطاع العام	للقطاع العام	للقطاع الخاص لمدة محدودة ثم تعود للقطاع العام	للقطاع الخاص لمدة محدودة ثم تعود للقطاع العام
المخاطر	على عاتق القطاع العام	على عاتق القطاع العام	على عاتق القطاع العام	على عاتق القطاع الخاص	على عاتق القطاع الخاص
التنظيم	تخضع لشروط التقاعد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التقاعد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التقاعد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التقاعد بين القطاعين في بداية المشروع	تخضع لشروط التقاعد بين القطاعين في بداية المشروع

المصدر: عزوز نورالدين، مرجع سبق ذكره، ص17.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسبل التغلب عليها

هناك عوائق وتحديات أدت إلى عرقلة تنفيذ وتطبيق وتحقيق أهداف الشراكة كاملة وإلى عرقلة جذب ودعم المستثمر من القطاع الخاص للمشاركة في مشاريع الخدمات العامة والبنى التحتية وغيرها، ويمكنإيجاز هذه العوائق حسب النقاط التالية:

1. ضعف التنظيم التشريعي

الافتقار لقواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر الخاص، بالإضافة لغياب أسس لتقييم المشاريع ماليا وفنيا وتشغيليا أدى إلى لجوء العديد من الدول لإصدار تشريعات تنظم مشاريع الشراكة في بعض القطاعات الاقتصادية[1]، والذي نجم عنه تعدد الإجراءات القانونية وتضاربها في بعض الأحيان، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة، وعليه عدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والمستجدات العالمية.

إصلاح وتطوير الإطار التشريعي

ضرورة وضع إطار تشريعي صالح وداعم للاستثمار الخاصفي مشاريع الخدمات العمومية، وهو ما يستلزم إصدار قانون موحد لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في تمويلوإقامة وتشغيلتلك المشاريع وذلك وفق ما يلي:

– إزالة القيود الغير المرغوب فيها المفروضة على القطاع الخاص في مشروعاتالخدمات العامة؛

– وضع الإطار القانوني العام المنظم لكافة أشكال شراكة القطاع الخاص دون لبس أو غموض؛

– تحديد السلطات المركزية والمحلية، التي يحق لها التعاقد، والجهات التي تختص بإصدارالتراخيص المتعلقة بالشراكة الخاصة؛[2]

– وضع القواعد المنظمة للاستثمار الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية دون استثناء؛

– خلق البيئة التشريعية الملائمة لاختيار المستثمر من خلال اجراءات تنافسية تتفق مع طبيعة هاته المشروعات.[3]

[1] عبد السلام أحمد هماش ويوسف عبد الحميد المراشدة، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] محمد أشرف خليل حمدونة ، مرجع سبق ذكره، ص59.

[3] عبد السلام أحمد هماش ويوسف عبد الحميد المراشدة ، مرجع سبق ذكره، ص196.

2. صعوبات متعلقة بالهيكل المؤسسي

غياب رؤية استراتيجية موحدة ومتفق عليها على مستوى السلطة العليا في القطاع العام عند تناول مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وتشغيل المشاريع، إضافة إلى تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم الشراكة وتعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه، مما حال دون إتمام أو إلغاء العديد من المشاريع.

كذلك افتقار العديد من القطاعات الاقتصادية للخبرة الفنية، المالية والقانونية اللازمة لعرض هذه المشاريع على المستثمرين الخواص، ناهيك عن افتقار هذه القطاعات للتخطيط الاستراتيجي لاهتماماتها، لاحتياجاتها وأولوياتها[1].

إصلاح وتطوير الهيكل المؤسسي

يقتضي التغلب علىالصعوبات المتعلقة بالاطار المؤسسي لتنفيذ عملية الشراكةضرورة إنشاء جهاز متخصص علىالمستوى المركزي لتنظيم الشراكة مع القطاع الخاص، والذي يهدف إلى تحقيقالسياسات التالية:

– توحيد الرؤية الاستراتيجية للدولة في تنظيم مشاركة القطاع في المشاريع الاقتصادية والخدمية؛

– تحديد الآليات وإعداد الكوادر الفنية والمالية والإدارية العالية لتنظيم الاستثمار؛[2]

– دعم وترويج الاستثمار الخاص في هذه المشروعات؛

– دعم الاصلاح الهيكلي للمرافق العامة الاقتصادية والخدمية؛

– إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع المختلفة بالتنسيق مع القطاعات والجهات المعنية.[3]

3. ضعف الوعي العام

ضعف الوعي العام في المجتمعات خاصة العربية منها بأهمية الشراكة في تمويل وتطوير مثل هذه المشاريع وما لها من آثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك ضعف الوعي العام بالأشكال المتعددة للشراكة حتى أن الاعتقاد السائد لدى العامة أن الشراكة هي فقط الخصخصة.

نشر الوعي العام بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص

[1] محمود عبد الحافظ محمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] محمد أشرف خليل حمدونة ، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3] عبد السلام أحمد هماش ويوسف عبد الحميد المراشدة ، مرجع سبق ذكره، ص197.

لابد من تكوين رأي عام حول أهمية ومكاسب عملية الشراكة مع القطاع الخاص،عن طريق إعداد استراتيجية للتوعية موجهة لكافة القطاعات والافراد محليا ودوليا تتضمنالآثار الإيجابية والسلبية لهذه الشراكة، وذلك من خلال إعداد المقالاتوالتحليلات التي يعرضها كبار المتخصصين والخبراء في شرح جدوى وأهمية هذا البرنامج والنظرةالمستقبلية لعملية الاصلاحات التي تهدف إلى مزيد من التنمية، وعرض نماذج عملية للدول التي طبقت هذا الأسلوب وما نجم عنها من نجاحات فيمختلف مجالات التنمية.

خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاصتسعى لتوسيع النشاط الاقتصادي، حيث تلجا إليها المؤسسة من أجل سد عجزها والبحث عن حلول لتحقيق أهدافها بحيث تساعدعلى تخفيف العبء على الميزانية العمومية.

كما تعطي الفرصة للقطاع العام من اكتساب التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي يتميز بها القطاع الخاص بعيدا عن الاجراءات الروتينية والتعقيداتالتي تسودالمؤسسات الحكومية، كما يضبطروح الاحتكار لدى الخواص.

تلعب الشراكة دور مهم في عملية الربط بين القطاع العام والخاص من خلال التسيير المشتركللمرافق والمشاريع وفق مجموعة مختلفة من العقود مبنية على الشفافية والثقة من أجل غايات معينة في آجال محددة.

وعليه يجب اتخاذ سياسات حكومية تعكس الفهم الصحيح لدور الشراكة قطاع عام خاص في النشاط الاقتصادي، ووضع استراتيجيات وآليات للحد من الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تنفيذ هذه الشراكة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

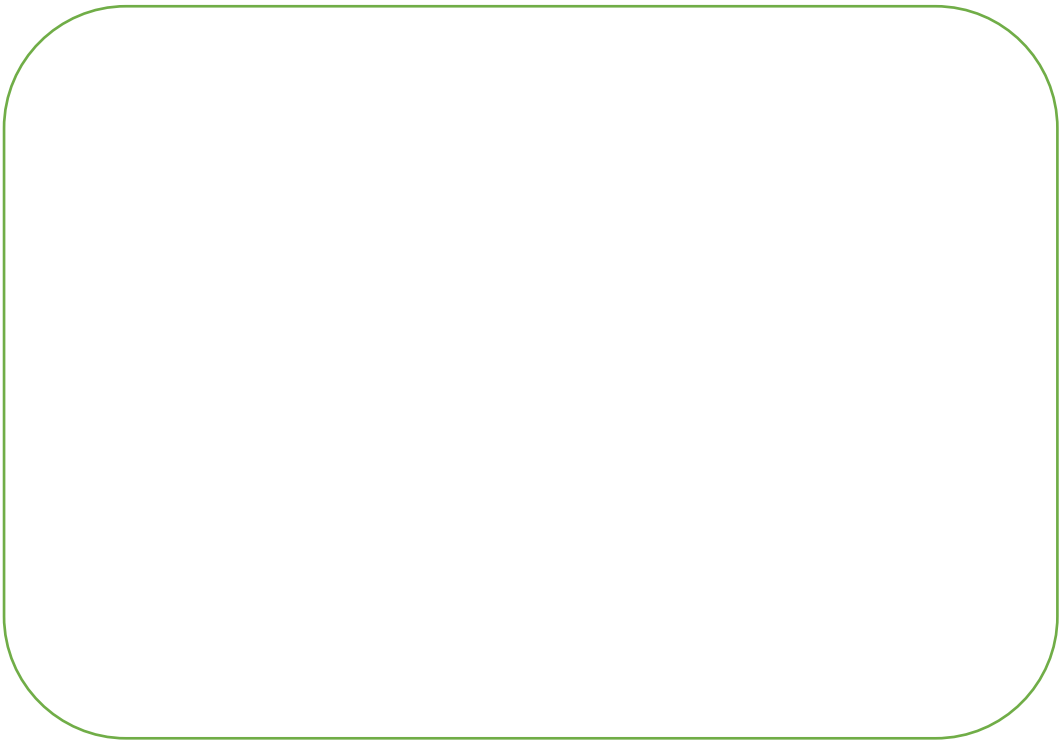

تمهيد:

شهدت التحولات الاقتصادية في السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة، وأصبحت التحديات والمنافسة أمرا لا مفر منه، كما أن عالمية الأسواق أعطت دافعا كبيرا للجزائر لتحسين بيئتها الاستثمارية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرةوقصد تنشيط التنمية في الجزائر في ظل عالم يسوده المنافسة الشديدة وزاد اهتمامها في المدة الأخيرة بضرورة الاعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لجذب الاستثمارات والتكيف مع المتغيرات البيئية الدولية حتى يتسن لها مواكبة بوادر العولمة الاقتصادية من فتح الاسواق و إزالة مختلف القيود والزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الدولية، كذلك تطوير البنى التحتية وجلب التكنولوجيا، والتخفيف من عبئ الميزانية.

وبهذا الصدد قمنا في هذا الفصل المقسم لثلاث مباحثبعرض مايلي

المبحث الأول: واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر؛

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

المبحث الثالث: دور الشراكة قطاع عام خاص في تنشيط الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول:واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر

يكمن التوجه الأفضل في تعبئة موارد القطاعين العام والخاص في إطار الشراكة ضمن إطار اقتصادي سليم ومتفاعل مع التغيرات يستجيب لطموح المستثمرين الخواص ولحاجة الاقتصاديات الوطنية للتمويل وتقاسم الأعباء والمخاطر بين القطاعين، في هذا المبحث ندرس واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر تشربعيا والتجارب التشاركية التي مرت بها.

المطلب الأول:نظرة عامة حول سوق الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر

تتجلى الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر بشكل واضح مع الاصلاحات الاقتصادية في التسعينيات من القرن الماضي أو ما يعرف بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، حيث حرر القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية سقف الاستثمار الخاص، وسمح له بالخوض في جميع المجالات الاقتصادية ماعدا القطاعات الاستراتيجية.

وتعزز موضوع الشراكة بصدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرضحيث يعتبر بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

إذ وضع حدا لاحتكار الدولة للاقتصاد، وأصبحت بموجبه المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة تخضع لنفس المعاملة، إذ تم إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص. كما كرس مبدأ حرية الاستثمار الاجنبي في كل القطاعات، ولا يفرق بين المستثمر الوطني والاجنبي، بل استعمل معيار الاقامة الذي يفرق بين المستثمر المقيم والغير مقيم.

وقد عدل هذا القانون بالأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

كما أعطى قانون الاستثمار لسنة1993الذي حل محل القانون 88-25 فيما يتعلق بتحديد الاجراءات التي تطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية الحق في الاستثمار بكل حرية "تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمار".

كما نص هذا القانون على مجموعة من الحوافز والتشجيعات والاعفاءات تمنح للاستثمارات المنجزة في الجزائر، قصد تشجيع وتطوير الاستثمار.

وعوض هذا القانون بقانون الاستثمار لسنة 2001 الذي أعطى نفسا جديدا لتطوير الاستثمار من خلال إعطاء الحرية التامة والضمانات اللازمة والحماية الكاملة للاستثمارات التي يتم انجازها، والتي تأخذ شكلين أساسيين هما: الامتياز أو الرخصة.

كما حظيت الشراكة والمناولة من جهتها، نظرا لأهميتها ودورها في نسج شبكة اقتصادية بين المتعاملين الاقتصاديين بإنشاء مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والمؤسسات الصناعية الكبرى لتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع العام والخاص وكذا الشركاء الأجانب، وتعمل الحكومة من خلال برنامج تحسيسي تجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقية المناولة المتواجدة حاليا (بورصات المناولة الأربع، والمجلس الاستشاري لترقية المناولة).

والملاحظ في هذا الاطار محدودية المجهودات المبذولة إلى حد الآن من طرف منظمات أرباب الاعمال التي لم تتمكن بمفردها من تنظيم سوق المناولة المحلي، مما دفع بالسلطات العمومية قصد التغلب على هذا النقص إلى إصدار تعليمة للمؤسسات العمومية تمنح فيها الاولوية في الصفقات الخاصة بالمناولة للمتعاملين الجزائريين.

وتأتي عملية ترقية المناولة أو التعاقد من الباطن في كل التجارب الدولية كخيار استراتيجي لضمان بقاء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج السلع والمنتجات لصالح المؤسسات الأخرى الكبيرة وتقوم ببيعها لها وفق عقود محددة.

وتعتبر سنة 1996 السنة الفعلية التي بدأت فيها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتجه نحو التوسع، وأسباب ذلك راجع إلى استقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية والأنظمة التي تنظم عملية الاستثمار، لكنها كانت تتركز على بعض القطاعات الاستراتيجية كقطاع الطاقة والمحروقات دون القطاعات الأخرى.[1]

بينما عرفت الألفية الثانية برامج تنموية اقتصادية شاملة تمس جميع القطاعات، وهي

أ. برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)؛
ب. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)؛
ج. برنامج القيمة المضافة (2010-2014)؛

[1] بلغنو سمية، **دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية الاستثمار في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة لمجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، 2018، ص49.

د. وبرنامج إضافي آخر كان مسطرا ما بين (2015-2019) لكن هذا الأخير لم يرى النور بعد بسبب تدهور أسعار النفط وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلبالثاني: تقييمالشراكةالجزائريةبينالقطاعينالعاموالخاص

في هذا المطلب قمنا بعرض حصيلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر مع تبيان مكانتها عربيا وعالميا.

والجدول الآتي يمثل عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة العمومية الخاصة في الفترة 2004-2008

السنة	عدد المشاريع	القيمة (مليون دج)
2004	43	27975
2005	49	93813
2006	44	165848
2007	64	94304
2008	37	372602
المجموع	237	754542

الجدول (08): عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة العمومية الخاصة في الفترة 2004-2008

المصدر: السعيد دراجي، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية فعالة لتمويل التنمية المحلية**، ورقة عمل مقدمة لمجلة العلوم الانسانية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينةالجزائرالعدد 41. جوان 2014،ص317.

الشكل (03):عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة العمومية الخاصة في الفترة 2004-2008

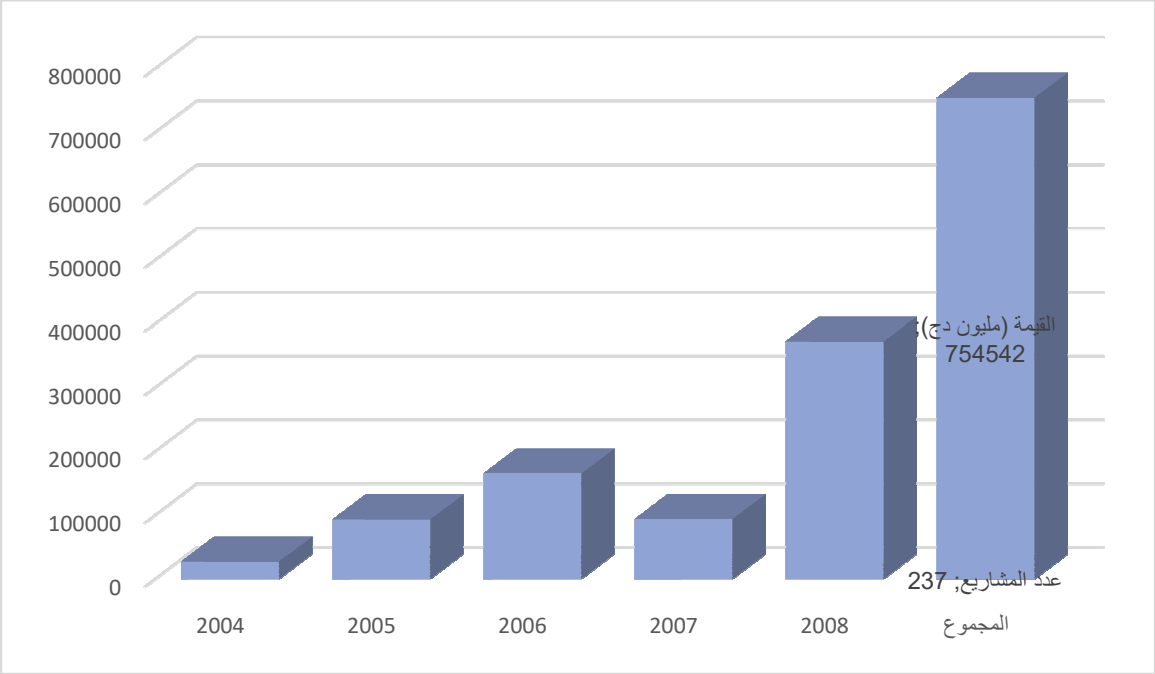

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول السابق

ويتضح من خلال أرقام الجدول أن مسار تطور عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة غير مستقر، حيث نجده قد تناقص بشكل ملحوظ في سنة 2008، ووصل إلى 37 مشروعا بعدما كان عددها 64 مشروعا في سنة 2007. وقد يفسر هذا التناقص بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كذلك إلى بعض الاجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومة في مجال الاستثمار في الجزائر، والتي رآها المستثمرون الأجانب أنها اجراءات معرقلة، مما تسببت في خروج بعض المستثمرين من السوق الجزائرية.

والجدول التالي يبين أبرز المشاريع التشاركية في الجزائر خلال الفترة 1993-2012

الجدول (09): أبرز المشاريع التشاركية في الجزائر خلال الفترة 1993-2012

اسم المشروع	قطاع	السنة المالية	الاستثمار(مليون دولار)
خط أنابيب غاز المغرب	غاز طبيعي	1993	$2.300.00
شركة كهرباء سكيكدة	كهرباء	2004	$562.00
كهرباء سبا	كهرباء	2005	$400.00
حماة لتحلية المياه	المياه والصرف الصحي	2005	$240.00

مدجاز	غاز طبيعي	2006	$1.170.00
شركة كهرباء هادجيت إن نوس سبا	كهرباء	2006	$1.150.00
محطة تحلية فوكا	المياه والصرف الصحي	2008	$180.00
محطة تينيس الليمية لتحلية المياه		2008	$231.00
محطة تحلية سوك تليتا		2008	$213.00
مصنع حاسي رمل للطاقة الشمسية	كهرباء	2009	$350.00
محطة تحلية مستغانم	المياه والصرف الصحي	2008	$250.00
محطة تحلية ماغتا		2009	$468.00
موانئ الجزائر العاصمة	الموانئ	2009	$108.00
مزرعة الريح (كابرتين)	كهرباء	2012	$30.30

المصدر: مختبر معارف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

https://pppknowledgelab.org/countries/algeria

كما تعد الجزائر من الدول الإفريقية 05 الأوائل الأكثر استثمارا في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات 15 الماضية حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يوم 21/07/2016 حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا[2]، ويشير الأونكتاد في تقريره إلى أنه على مستوى إفريقيا احتلت الجزائر المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة تصل إلى 13.2 مليار دولار خلال الفترة 1990-2015، وتأتي الجزائر بين نيجيريا والمغرب وجنوب إفريقيا ومصر حسب التقرير الذي درس تطور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في 52 دولة إفريقية، يوضح مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن هذه الدول 05 تمثل وحدها تقريبا ثلثي قيمة الاستثمارات الإفريقية الاجمالية، التي تدخل في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين استثمر فيها نصف

[2] https://www.algerie-eco.com/2016/07/21/partenariat-public-prive-lalgerie-parmi-cinq-premiers-afrique/

بلدان القارة (25 بلدا) أقل من واحد مليار دولار، كما يوضح التقرير أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص الموجودة في إفريقيا حوالي 70% منها تخص تطوير البنية التحتية.[3]

وقد صنفت الجزائر وفق مؤشر التنمية لسنة 2016 في المرتبة ال 105 عالميا، من حيث توافر وكفاءة البنية التحتية والمرتبة 87 و9 عربيا من حيث تنافسية الاقتصاد الكلي وهذه الأخيرة تتأثر مباشرة بالبنية التحتية للبلاد، لذلك فإن الدول العربية بصفة عامة تسعى إلى التقدم في الترتيب العالمي وتحسين بنيتها التحتية وبالتالي الرقي باقتصادياتها (أفق 2030)، والجدول التالي يعكس ترتيب الدول العربيةمن حيث جودة بنيتها التحتية وتنافسية اقتصادها الكلي

[3] Z.Oumehdhi, **Partenariat public-privé: l'Algérie parmi les cinq premiers enAfrique,** un article piblier dans le journal d'information indépendant Algerie-eco.com, 21 juillet 2016.

الدولة	الترتيب عالميا		ترتيب التنافسية عربيا
	البنية التحتية	التنافسية	
الإمارات	4	17	2
قطر	18	14	1
البحرين	29	39	5
السعودية	30	25	3
سلطنة عمان	36	62	6
الكويت	54	34	4
المغرب	55	72	8
الأردن	70	64	7
تونس	80	92	10
مصر	91	116	12
الجزائر	105	87	9
لبنان	116	101	11

الجدول (10): ترتيب الدول العربية من حيث جودة بنيتها التحتية وتنافسية اقتصادها الكلي

المصدر: تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2018

http://www3.weforum.org/docs/Media/GCR1617/GCR16_Arabic.pdf

المطلب الثالث: تجارب الجزائر في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن التطورات الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا، أجبرت السلطات إلى فتح مجال الشراكة الأجنبية، وفيما يلي بعض تجارب الجزائر في مجال الشراكةوالتي تتوزع في قطاعات مختلفة على مشاريع المطارات والطاقة، الاتصالات، استخراج الغاز، وغيرها من المشاريع الأخرى، قسمناها إلى فروع كما يلي

الفرع الأول: قطاع المواصلات

في 17 جانفي 2016 وقع كل من المجمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ وشركتان صينيتان (الشركة الدولية الصينية للبناء والشركة الصينية لهندسة الموانئ) على مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع الميناء التجاري الجديد وفقا لقاعدة 49/51%، بحيث تنص الوثيقة على إنشاء شركة تخضع القانون الجزائري، وقد قدرت تكلفة المشروع ب 3.3 مليار دولار أمريكي، سيتم تمويلها في إطار القرض الصيني على المدى الطويل على أن يتم إنجازه في غضون 07 سنوات، ويدخل حيز الخدمة تدريجيا في غضون 04 سنوات من انطلاق الانجاز، حيث ستتكفل شركة موانئ شنغهاي الصينية بتسيير الميناء حسب تقديرات وزارة القطاع، وسيوجه الميناء المستقبلي للتجارة الوطنية عن طريق البحر محورا للمبادلات على المستوى الإقليمي، ما يشكل فرصة حقيقية أمام المتعاملين المحليين للارتقاء بمستوى نشاطاتهم إلى مستوى دولي.

وسيحوي الميناء على 23 رصيفا تسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و25.7 مليون طن من البضائع سنويا، وسيستفيد بجواره موقعين بمساحة 2000 هكتار لاستقبال مشاريع صناعية، وحسب توقعات قطاع النقل في آفاق 2050 سيبلغ حجم حركة النقل في منطقة وسط البلاد 35 مليون طن من البضائع سنويا ومليوني حاوية ذات 20 قدما سنويا لرفع الطاقة الاستيعابية المينائية للبلاد.

وفي هذا العام تحاول الجزائر تطوير بنيتها التحتية من خلال تركيزها على 04 مشاريع رئيسية من خلال شراكات عمومية خاصة تقدر بقيمة 2.42 مليار دولار، وتتمثل هذه الأخيرة في

أ. مشروع طريق سيار شرق غرب ومشروع خط الحافلة النموذجي ذو الخدمات رفيعة المستوى الرابط بين نافورة ومطار هواري بومدين الدولي (20 كلم)؛

ب. مشروع ميترو وهران 19.7 كلم المزود ب 20 محطة بتكلفة إجمالية تقدر ب168 مليار دج؛

ج. مشروع توسيع ميترو الجزائر ساحة الشهداء شوفالي على مسافة 9.5 كلم مزود ب 8 محطات بتكلفة إجمالية تقدر ب 74 مليار دج، بمعدل حركة نقل تصل إلى 40000 مسافر/ الساعة.[4]

الفرع الثاني: قطاع الطاقة

تعتبر عقود الشراكة في مجال الطاقة الأكثر حضورا في الشراكة الجزائرية دون غيرها من العقود، وهذا يعود لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات البترول والغاز، وبالتالي أمر طبيعي.
ومن أهم هذه العقود نجد عقد شراكة بين شركة "سوناطراك" وشركة " آركو" الأمريكية الذي أبرم في 15 أفريل 1996 بهدف تقاسم الانتاج ورفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام، حيث قدر مبلغ الاستثمار في مجال التطوير والاستغلال ما بين 910 و 109 مليون دولار أمريكي تمول من قبل الشريك الأجنبي.
وفي 29 جوان 1998 تم إبرام عقد آخر مدته 20 سنة مع شركة " أموكو" الأمريكية لتقاسم الانتاج.

الفرع الثالث: قطاع الاتصالات

عقدت شركةاتصالات الجزائر شراكة بين كل من الشركتين الأمريكيتين (Cisco - Stone soft)بالإ□افة إلى ذلك تعميم " الأدي أس أل " على كافة ربوع الوطن ونشر الألياف الضوئية والبصرية بطريقة منظمة وتقديم الخدمات ذات السرعة الفائقة. ومن أهم إيجابيات هذه الشراكة تقديم حلول توجيهية عالية الأداء والتبديل بما يتماشى مع التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال، لكن رغم هذه الايجابيات هناك بعض النقائص التي مازالت إلى حد الساعة، خاصة فيما يتعلق بسرعة تدفق الانترنت والانقطاعات المتكررة في الشبكات وعدم التحكم الجيد في أمن وحماية الشبكات والألياف البصرية بصفة جيدة.

وتشير بيانات البنك الدولي والخاصة بحجم الاستثمارات التي شارك بها القطاع الخاص الجزائري نظيره من القطاع العام إلى أن هذه الاستثمارات قد شهدت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة ما بين 2000 و2015 وفي مختلف القطاعات الاستراتيجية إلا أن هذه التذبذبات كانت بنسبة مختلفة بين القطاعات.
وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات ارتفع حجم الاستثمار من 368.5 مليون دولار أمريكي عام 2001 إلى 1272 مليون دولار أمريكي عام 2005، أي بنسبة زيادة تقدر ب 245.18 %، محققتا بذلك أكبر نسبة مئوية بالمقارنة مع الاستثمارات في مشاريع القطاعات الأخرى.
بينما شهدت الفترة 2005-2012 تدهورا كبيرا في حجم الاستثمار في هذا القطاع، حيث انخفض من 1272 مليون دولار عام 2005 إلى 86.7 مليون دولار عام 2012، أي بنسبة انخفاض قدرت ب 93.18%، لكن بعد ذلك شهدت ارتفاع من جديد خلال الفترة 2013-2014، لتعاود بعد ذلك الانخفاض من جديد عام 2015، كما هو مبين في الجدول التالي

[4] نسرين لعراش، **الجزائر تدرس تمويل مشاريع بنية تحتية بالشراكة العمومية-الخاصة (PPP)**، الجزائر اليوم صحيفة الكترونية 14 أفريل 2017، https://www.aljazairalyoum.com، 03/07/2020، 15:16 مساءا.

الجدول (11): حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات بمشاركة القطاع الخاص في الجزائر

السنوات	حجم الاستثمار
2001	368.5
2002	133
2003	520
2004	1129
2005	1272
2006	702
2007	561
2008	264
2009	398
2010	237
2011	214
2012	86.7
2013	609
2014	742.34
2015	162

المصدر: بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص52.

الفرع الرابع: قطاع المياه

أولا: شركة تسيير المياه والتطهير لقسنطينة[5]

تمثل شركة " سياكو" للمياه والتطهير لقسنطينة التي تسهر على ضمان تسيير الخدمات العمومية لتطهير المياه وتوزيع المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر على مستوى 12 بلدية لولاية قسنطينة نموذجا للشراكة وفق عقد امتياز بين شركة المياه لقسنطينة الجزائرية وشركة مرسيليا للمياه الفرنسية، لمدة خمس سنوات ابتداءا من سنة 2009 بمبلغ قدره 3.4 مليار دينار جزائري، بحيث أسندت لها مهمة تسيير واستغلال المياه وتطهيرها، وصيانة الهياكل (الخزانات ومحطات ضخ المياه والآبار) بالاضافة إلى مراقبة نوعية المياه الموزعة وجودتها وكذا تسيير خدمات الزبائن والمشاريع كالبحث عن تسربات المياه وأشغال إيصال المياه عبر شبكة التوزيع، والتكفل بطلبات الزبائن ومعالجتها.

[5] السعيد دراجي، مرجع سبق ذكره، ص 319.

و تشير احصائيات الشركة أنها تشغل 2034 عاملا إلى نهاية سنة 2014، منهم نسبة22 % للتأطير و44% عمال التحكم، 35% عمال التنفيذ.

ويهدف هذا العقد إلى تحقيق جملة من الأهداف هي

- تحقيق تنظيم حديث وملائم في التسيير.
- ضمان توزيع المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر24/ 24 ساعة.
- التكوين وتنمية المهارات والمعارف.
- تسيير فعال للهياكل والممتلكات.
- توفير خدمات ذات جودة عالية من خلال

أ. تسيير فعال للزبائن.

ب. نوعية وسرعة انجاز الأشغال.

ج. جودة ونوعية المياه الصالحة للشرب.

ثانيا: الشراكة بين سيور الجزائرية وأغبار الإسبانية[6]

شركة سيور للمياه والتطهير هي شركة عمومية ذات طابع تجاري أنشأت في الفاتح من أفريل 2008 بمساهمة مشتركة بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

منذ إنشائها أشرفت الشركة على تسيير خدمات المياه بولاية وهران بالتعاون والتشارك مع خبراء أغبار، هذا المتعامل الكتالونيAguas de Barcelona وهي شركة إسبانية الجنسية أنشأت سنة 1876 وهي أحد فروع الشركة الفرنسية الأم Suez Environnement يتواجد مقرها الاجتماعي بمدينة برشلونة مقاطعة كاتالونيا بإسبانيا، تحتل المرتبة الأولى في السوق الإسبانية بحيث تحتكرتوفير خدمتي المياه والتطهير في 1000 بلدية من مجموع 8000 بإسبانيا، ومن نسبة 42% من حجم السوق الإسبانية المسيرة من طرف الخواص تسيطر شركة أغبار على نسبة 62% من حصة الخواص.

ويصنف عقد الشراكة بين الشركة سيور المتمثلة في القطاع العام والشريك الخاص أغبار ضمن عقود الإدارة، حيث بلغت قيمة صفقة التعاقد 30 مليون أورو.

هذه الشراكة تشكل عملية تعاقدية مناسبة وتحدد التزامات قوية بين الشريكين (سيور وأغبار) على أساس

[6] نزار بسمة، مرجع سبق ذكره، ص 122-124.

– ضمان مزيد من الانضباط في إدارة الخدمات العامة لمياه الشرب والصرف الصحي لتحسين نوعية حياة المواطنين وزيادة التموين على مستوى كامل بلديات وهران (26 بلدية)؛

– إدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لولاية وهران بطريقة فعالة وذلك من الناحية البيئية، الاقتصادية والتقنية؛

في إطار تطوير مؤسسة خدمات عمومية عالية الأداء، قادرة على التجاوب مع احتياجات سكان مدينة وهران فيما يخص خدمات المياه، فإن عقد الإدارة بين سيور وأغبار ينص على ضرورة الوصول للأهداف التالية

– خدمة المياه الصالحة للشرب على مدار 24/24 ساعة؛

– تسيير الصرف الصحي (معالجة وتقنية مياه الصرف الصحي)؛

– تحسين قدرات الموظفين عن طريق التكوين؛

– إدارة الزبائن لزيادة المردود التقني والتجاري؛

– تطوير التسيير الاقتصادي والمالي؛

– إنجاز خطط خاصة بالأمن والاتصال؛

وللوصول للأهداف السابقة تبنت الشركة المسيرة جملة من المبادئ للرفع من كفاءة التسيير للكوادر من خلال تحويل المهارة من مسيري أغبار إلى المسيرين الجزائريين من خلال توفير 21 تقني وخبير في مجال رسم الخرائط، الصيانة والنوعية.

استطاعت هاته الشراكة أن تحقق العديد من الأهداف المسطرة مسبقا وأهمها

– **توسيع نطاق التغطية:** قامت سيور بمشاريع تجديد محطات الضخ وزيادة الموارد المائية حيث تضمنت إعادة تهيئة، تنظيف وتوسيع محطات الضخ التي تؤمن احتياجات سكان مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب مع تدعيم الموارد المائية اللازمة لتلبية احتياجات السكان القادمة، لكن في المقابل تبقى نسبة 7% من السكان ليس لديهم إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب باستمرار.

–**نوعية الخدمة:** عمدت سيور بالشراكة مع أغبار على تحسين خدمات المياه من حيث استمرارية الخدمة واحترام معايير المياه الصالحة للشرب.

– **الفعالية التشغيلية:** حققت سيور في هذا الجانب عدة إنجازات نلخصها فيما يلي

- الحد من التسرب واعادة تأهيل شبكة التوزيع؛
- تطهير مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار؛
- نظام التحكم والتسيير عن بعد؛
- التأثير على الأسعار؛
- تدريب العمال ونقل المعارف.

وقد أحدثت الشراكة تغيير جذري في الخدمات المقدمة من قبل الشركة، حيث استطاعت هذه الأخيرة جعل خدمات المياه وفق معايير دولية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي

- مياه الشرب على مدار 24 سا بنسبة 99.7% سنة 2012؛
- إعادة تهيئة 756 كلم من شبكة توزيع مياه الشرب منذ 2008حتى 2013؛
- وضع خرائط جغرافية ونظام التحكم عن بعد؛
- زيادة الموارد المائية المخصصة م³/يوم بعدما أصبحت م³/يوم سنة 2012؛
- زيادة عدد الزبائن (السكان) من 1.356.999 ساكن سنة 2008 إلى 1.619.940 ساكن سنة 2012.

بالرجوع إلى الأرقام والنتائج التي حققتها شركة سيور يمكن استنتاج أن الشراكة بين سيور وأغبار قد حققت أغلب الأهداف التي تم تسطيرها مسبقا ضمن مدة سريان العقد (5 سنوات ونصف)، وعليه فإن هذه الشراكة كانت إيجابية إلى حد بعيد.

الفرع الخامس: قطاعات أخرى

1. بنك البركة الجزائري[7]

هو أول بنك في الجزائر برأس مال مختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص، أنشئ في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج، وبدأ نشاطه في السنة نفسها سبتمبر 1991.

[7] السعيد دراجي، مرجع سبق ذكره، ص 318-320.

ويساهم فيه كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة السعودية، ويخضع لأحكام قانون النقد والقرض رقم 90 -10 المؤرخ في 14أفريل 1990، ويقوم بأداء جميع الأعمال المصرفية والتمويل والاستثمار وفقا للشريعة الاسلامية.

عرف البنك بعد تأسيسه سنة 1991 مرحلة التوازن المالي عام 1994 مما أدى به سنة 1999 إلى المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان وهذا ما يدل على دوره الريادي في القطاع المالي في الجزائر وهو الأمر الذي سمح له احتلال المرتبة الاولى في ترتيب البنوك ذات رأس المال الخاص.

ثم بدأ يتوسع شيئا فشيئا ابتداء من سنة 2002 حتى رفع من رأسماله إلى 2.5 مليار دج في عام 2006 و10 مليار في عام 2009،وحسب التقرير السنوي لعام 2008 بلغت الحصيلة الاجمالية السنوية لبنك البركة الجزائري أكثر من 72.254 مليار دج وبأرباح صافية تفوق 2.672 مليار دج، حيث عرفت تطورا عن الحصيلة المسجلة في سنتي 2006 و2007 كما يلي على التوالي 56.246 مليار دج و45.970 مليار دج.

2. شركة لافارج للإسمنت[8]

مجمع لافارج مختص في إنتاج مواد البناء (الاسمنت، الحصى، الخرسانة والجبس)، حيث يعد مجمع لافارج نموذجا هاما لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فهو مجمع بالشراكة مع صناعات الاسمنت الجزائر مصنع مفتاح بالعاصمة وكذا وحدة الجبس للبويرة بالشراكة مع شركة كوسيدار الجزائرية.

ويسير المجمع منذ العام 2002 مصنعي المسيلة وعكاز بمعسكر للإسمنت اللذان يمثلان طاقة انتاج سنوية تقدر بـ 15 مليون طن (8 ملايين و7ملايين طن على الترتيب) ويوظف 2600 عامل.

وتبلغ حجم استثمارات شركة لافارج بالجزائر 24 مليار دج أي ما يعادل قرابة 300 مليون دولار.

3. شركة فرتيال Fertial[9]

شركة فرتيال ناتجة عن شراكة موقعة في أوت 2005 بين أسميدال الجزائريةبحصة 66% و MIR GRUPOVILLARالإسبانية بحصة 34%، وتعد فرتيال إحدى الشركات التابعة لمجمع سونطراك.

[8] محمد أشرف خليل حمدونة، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

[9] أنفال سريدي، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

تعمل الشركة في مجال صناعة الأسمدة وتملك وحدتين للإنتاج، الأولى في عنابة (أين مقرها) والثانية في أرزيو، تبلغ سعتها السنوية مليون طن من الأمونيا، جزء من هذا الإنتاج يعاد استخدامه لانتاج مجموعة واسعة من الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية.

اكتسبت Fertial حصة كبيرة من السوق للتصدير والسوق المحلية فهي تدعم الزراعة الجزائرية بقوة، حيث تمكنت من بيع منتجاتها في السوق الجزائرية وفي الخارج، وذلك بعد استثمار أكثر من 170 مليون دولار، كما تحقق فرتيال ربح سنوي متوسط قدره 5518 مليون دينارخمس مرات أعلى من تلك التي تم الحصول عليها قبل الشراكة 1990 مليون دينار سنويا.

بلغت في عام 2011 260 مليون دولار، أعلى بنسبة 55% من المبلغ المتوقع (في خطة الإستثمار)، كما ارتفع متوسط الانتاج في كل من مواقع أرزيو وعنابة بنسبة 15%، وذلك جعل وحدات الشركة في و□ع يمكنها من زيادة حجم إنتاجها حيث قامت الشركة بافتتاح مصنعي نترات جديدين منتجاتهما قابلة للتسويق في أوروبا.

والعوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا النجاح تمثلت في

- تحسين وتوسيع نطاق المنتجات؛

- إنشاء شبكة جديدة من المستشارين الزراعيين لخدمة المزارعين الجزائريين؛

- إنشاء مختبر كبير لاختبار التربة في عنابة والتوقيع على اتفاقات متعددة مع وزارة الزراعة والتنمية الريفية وغيرها من المؤسسات لتعزيز كفاءة استخدام الأسمدة.

- وكجزء من تحسين الجودة ونظم إدارة البيئة منذ عام 2010 حصلت Fertial على شهادات ISO،

ISO 14001/2004؛

ISO 9001/2008؛

ISO 45001(OHSAS 18001)؛

ISO/IEC 17025؛

وهاته الأخيرة تقودها لصياغة قرارات عقلانية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الاقتصادية والبيئية، إلى تحسين تكاليف الإنتاج وإدارة أعمالها بكل ثقة، وإلى أن تكون أكثر تنافسية.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعيا، ذلك أنه يعتمد فيما يقارب 97% من مداخله على قطاع المحروقات (بترول-غاز)، ونتيجة لهذا الوضع فإن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والتي كان سببها انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري، حيث قلت مصادر التمويل وارتفعت معدلات البطالة وزاد عبئ المديونية الخارجية، مما جعل الجزائر تدخل مرحلة جديدة تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية، والتي جسدت عملياً انتهاء النظام الاشتراكي الذي ساد منذ الاستقلال إلى غايةنهاية ثمانينيات القرن الماضي، ومع بداية التسعينيات شرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات اقتصادية شملت كل الميادين ومنها ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا المبحث عرضنا واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث القوانين المنظمة إلى أهم الآثار الناجمة عنه.

المطلب الأول: نظرة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات اقتصادية شملت كل الميادين ومنها ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر والذي أعطي له اهتمام خاص حيث اتخذت الإجراءات التالية:[10]

[10] روشو عبد القادر، **مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة تقييمية للفترة 2000-2019**، ورقة عمل مقدمة لمجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07 - العدد 04، 31 ديسمبر 2019، ص62-64.

1. التأطير القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي كانت ترمي في مجملها إلى تشجيع وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها

1.1-قانونالنقدوالقرض: (10/90) والذي صدر سنة 1990، لم يكن موجهاً في الأساس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما كان يخص السياسة النقدية بالدرجة الأولى، ولكنه تضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة لاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومنها:

-المساواة والحرية في الاستثمار بين المقيمين وغير المقيمين فيما يتعلق بتجسيد المشاريع الاستثمارية بصفة عامة.

-التخلي عن شروط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.

-قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات والخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

-المساواة بين القطاع العام والخاص والمستثمر الأجنبي والمحلي.

2.1-**المرسومالتشريعيلسنة1993والمتعلقبترقيةالاستثمار :**(المرسوم التشريعي رقم 12/93 ،1993) حيث أكد على ما يلي

-تبسيط وتسهيل عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات الإدارية في حالة طلب الموافقة على ملف الاستثمار؛

-تقديم ضمانات و امتيازات ضريبية وجمركية؛

-التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال؛

-انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات؛

-إنشاء هيئة (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات) كجهاز إداري مكلف بمتابعة ملف الاستثمار في الجزائر.

3.1-الأمرالمتعلقبتطويرالاستثماراتلسنة2001 :(الأمر رقم 01-03): صدر هذا الأمر قصد مسايرة المستجدات على المستوى الاقتصادي، بحيث أعاد النظر في كثير من أحكام المرسوم الصادر سنة 1993 السابق الذكر، حيث أكد على توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات

جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني، كما أكد هذا الأمر أيضاً على ضرورة استقرار التشريع الخاص بالعملية الاستثمارية ككل.

وبناءا على هذا الأمر أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار ومنها على الخصوص

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات: وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، من مهامها التعريف بفرص الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء من خلال استقبالهم وتوجيههم؛

-الشباك الوحيد: هو مكتب موجود على مستوى كل ولاية يضم ممثلين عن كل الهيئات والادارات والمصالح التي لها علاقة بالاستثمار، الهدف منه هو تسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لاعتماد المشروع الاستثماري.

4.1- الأمرالصادرسنة2006 (الأمر رقم: 06-08، 2006)، جاء معدلاً ومتمماً للأمر الصادر سنة 2001 وأهم ما جاء فيه

-تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على طلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة فقط؛

-تخضع المزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلى التفاوض بينهم وبين الوكالة؛

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير الاستثمار يرأسه السيد رئيس الحكومة ومن مهامه إعداد السياسات الكاملة لترقية الاستثمار وتطويره؛

5.1- آخر نص تشريعي يخص الاستثمار وهو القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار (القانون رقم: 16-09، 2016)، والذي ألغى أحكام الأمر 01-03 السابق الذكر إلا ما تعلق منه بمضمون المادة 35 من هذا القانون، أي عدم المساس بالحقوق المكتسبة من طرف المستثمر في إطار الأمر 01-03 السالف الذكر.

يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى توضيح الرؤية في مجال الاستثمار وذلك بالتركيز على توفير المناخ المساعد على جذب وإنجاز المشاريع الاستثمارية، حيث تضمن المحاور الأساسية التالي:

1.5.1- تنظيم الامتيازات والتحفيزات على ثلاثة مستويات وهي

-المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة)؛

-المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز (صناعة، فلاحة وسياحة) أو تلك المنشئة لمناصب الشغل؛

-المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني.

2.5.1- كما تضمن هذا القانون أيضا إلغاء الإجراءات المعمولبها سابقا(التي توصف بالثقل والبيروقراطية) وتعويضها بوثيقة واحدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات.

3.5.1- أيضا تم بموجب هذا القانون إعادة النظر في مهام وصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وكذا إعادة هيكلة أيضا المجلس الوطني للاستثمار باعتبارهما الهيئتان المسؤولتان عن العملية الاستثمارية بشكل عام في الجزائر.

2. **تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:** حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تطور بالزيادة في أهم القطاعات الاقتصادية.

فقطاع الصناعة استحوذعلى أكبر قدر من هذه الاستثمارات بقيمة 1.613.708 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 وهو ما يعادل55,68 % من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنتيجة تمكن هذا القطاع من خلق ما يعادل 63928 منصب شغل، وفي المرتبة الثانية قطاع السياحة بمبلغ قدر بـ 462619 مليون دينار و14080 منصب شغل.

ولتوضيح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 نقدم الجدول التالي

الجدول (12): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى2018 بالمليار دولار

السنوات	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	0.2
2001	1.1
2002	1.0
2003	0.6
2004	0.8

2005	1.0
2006	1.7
2007	1.6
2008	2.5
2009	2.7
2010	2.3
2011	2.5
2012	1.5
2013	1.6
2014	0.7
2015	−0.5
2016	1.5
2017	1.2
2018	1.5

المصدر:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/85-news/866-rapport-mondial-sur-l-investissement
- وكالة الأنباء الجزائرية http://www.aps.dz/ar/economie/72235-5-1-2018

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2003، وجود تذبذب في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن 2.0 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.1 مليار دولار سنة 2001، وهذا تزامنا مع تطبيق أحكام الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، ثم انخفض هذا الحجم إلى 0.6 مليار دولار سنة 2003، لكن ابتداءا من سنة 2006 سجل هذا الحجم زيادات واضحة من سنة إلى أخرى حيث بلغت أقصاها2.7 مليار دولار سنة 2009، وهذا راجع صدور قانون رقم06-08 لسنة 2006.

ثم عرف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا سنة 2010، وهذا بسبب تطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي جاء بقاعدة 50 %للطرف الوطني و49 % للطرف الاجنبي فيما يخص الاستثمارات المشتركة.

لكن بدءاً من سنة 2012 بدأ حجم الاستثمارات الأجنبة في التراجع بشكل واضح فمن قيمة 1.5 مليار دولار إلى 0.5 مليار دولار (كأدنى قيمة) سنة 2015 و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بدءا منالسداسي الثاني لسنة 2014، الأمر الذي انعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وبالتالي إعطاء صورة سلبية عن عملية الاستثمار في الجزائر لدى المستثمر الأجنبي، وبداية من سنة 2016 ومع تطبيق القانون 16-09 المؤرخ في03 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، عرف حجم الاستثمار الاجنبي ارتفاعا حيث بلغ 1.5 مليار دولار نتيجة تضمن هذا القانون للمزيد من الامتيازات. في حين سجلت سنة 2017 1.2مليار دولار وهي بداية تراجع أخرى و قد يكون السبب هنا هو أيضا القاعدة الاستثمارية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في 51% 49%.

المطلب الثاني: دورأدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قسمنا هذا المطلب لفرعين تناولنا فيهما دور كل من الحوافز الضريبية والانفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول: الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تزامن الإصلاح الضريبي بالجزائر لسنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، وتجسد ذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار التي قامت بإعطاء المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي مجموعة من الامتيازات، كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي.[11]

إجراءات دعم الاستثمار (الحوافز الضريبية)

[11] سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، 162 ص.

استنادا إلى المادة التاسعة 09 من الأمر 01-03 المذكور سابقا، قد نص النظام العام على جملة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين، والتي يمكننا إيجازها فيما يلي

- مرحلة بدء الإنجاز: ويستفيد المستثمر من الحوافز التالية

أ. تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات؛

ب. الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص، تم فقد منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لا سيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتفضي إلى تنمية مستديمة.

وفيما يلي إيجاز للمزايا الممنوحة

أ. الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار؛

ب. تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

ج. تكفل الدولة جزئياً أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

د. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافةTVAفيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- **مرحلة انطلاق الاستغلال:** بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية

أ. الإعفاء لمدة عشرة سنوات للنشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركاتومن الضريبة على الدخل الإجماليعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني

ب. الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ج. منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاهتلاك.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن الأمر01-03 المؤرخ في 2001/08/20 مزايا أخرى أهمها :.

أ. تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار، من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة؛

ب. عدم التفرقة بين المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة؛

ج. في حالة عدم التوصل عن طريق الجهات القضائية الجزائرية إلى تسوية مرضية للنزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يمكن لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكيم الدولية.

ويمكن الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1996 والمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة وكذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرون سلعاً وخدمات إلى الأسواق الخارجية، نذكر منها

أ. إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع و الخدمات للتصدير من دفع الضريبية المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات؛

ب. إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزافي VF بصورة مؤقتة لمدة خمس سنوات

ج. إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بـ 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية، وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

الفرع الثاني: الانفاق العام ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يصنف المشرع الجزائري النفقاتالعامة إلى نوعين رئيسيين، نفقات التسيير(النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولةالإدارية)، ونفقات التجهيز (الاستثمار)، وتختلف من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

وفيما يخص نفقات التجهيز فتمثل النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر استثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية .

ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب كما يلي

1 الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛

2 إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص؛

3 النفقات الأخرى برأس المال.

والجدول التالي يوضح أهم تطورات النفقات التجهيزية (الاستثمارية) في الجزائر

الجدول (13): تطور النفقات العمومية في الجزائر (2006-2016) الوحدة مليار دج

السنوات	الانفاق الكلي	نسبة النمو٪	الانفاق الاستثماري	النسبة ٪
2006	2453.0	-	1015.1	41٪
2007	3108.6	٪27	1434.7	46٪
2008	4191.1	٪35	1973.3	47٪
2009	4246.3	٪1	1946.3	46٪
2010	4466.9	٪5	1807.8	٪40
2011	5853.6	٪31	1974.4	٪34
2012	7058.2	٪21	2275.6	٪32
2013	6024.8	٪15-	1892.6	٪31
2014	6995.8	٪16	2501.5	٪36
2015	7656.3	٪9	3039.3	٪40
2016	7383.6	٪4-	2792.2	٪38

المصدر: فار عبد القادر، جاري فاتـح،**سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016**، ورقة عمل مقدمة لمنصة المجلة العلمية الجزائرية(ASJP)،جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2018/02/08، ص8.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة نفقات التجهيز (الاستثمار) من النفقات الكلية ضعيفة طوال فترة الدراسة، حيث وصلت أعلى نسبة مساهمة سنة 2008 بنسبة قدرها 47% بمبلغ إجمالي قدره 1973.9 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ضعف قطاع الصناعة ما انعكس على انعدام تنوع المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير.

المطلب الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا المطلب عرضنا أهم الآثار الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم التحديات والعراقيل التي تقف عائقا في وجه تطور وجذب الاستثمارات الأجنبية العربية منها والغير عربية، وذلك ضمن ثلاث فروع.

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية، يمكن إجمال هذه الآثار في ما يلي[12]

1. **الأثر على النقد الأجنبي:** في هذا الشأن نجد رأيين متضاربين بين الكلاسيكي والحديث

أولا: يرى الكلاسيكي أن وجود الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في الجزائر باعتبارها من ضمن الدول النامية يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي الخارجي إليها مقارنة بالتدفق الداخلي وذلك للأسباب التالية

- زيادة حجم الأرباح المرحلة إلى الخارج وزيادة التحصيل الضريبي للدولة الأصلية؛
- دفع المرتبات الخاصة بالعمال والإطارات الأجانب؛
- صغر حجم الأموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري.

ثانيا: ترى المدرسة الحديثة أن الشركة متعددة الجنسيات لديها موارد مالية ضخمة وبمقدورها الحصول على موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي وباستطاعتها سد الفجوة الموجودة بين احتياطات الدول النامية من النقد الأجنبي لتمويل المشاريع، كما أنها تقوم بتقديم عوامل جاذبة للاستثمار ومربحة وذلك بتشجيع المواطنين على الادخار وهذا في عدة عوامل منها

- مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات في تحويل المدخرات المحلية إلى استغلال وانتاج فعال؛
- حجم القروض التي تتحصل عليها تلك الشركات من البنوك المحلية ودورها في توسيع الأداء.

[12] رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 60-62.

2. **الأثر على التقدم التكنولوجي:** يتمثل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي في

أولا: الأثر الايجابي

التكنولوجيا المقصودة هنا هي تكنولوجيا الإنتاج المتطور التي تنقلها المؤسسات الأجنبية إلى البلد المضيف من أجل دفع عجلة التطور والنمو وذلك عن طريق تكييف المؤسسات المحلية على استغلال التطور التقني الحاصل دون إنتاج، أي استغلال المعارف دون إعادة تجربتها.

ثانيا: الأثر السلبي

يتمثل في التعبئة التكنولوجية للمؤسسات الأجنبية نتيجة التأخر الكبير في الصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى عدم الاستفادة من الانتقال التكنولوجي خاصة في البلدان النامية التي لا تتحصل على تقنيات قديمة أو مترسبة.

كما نجد أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التحويل التكنولوجي يظهر بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالمية خاصة إذا تلي ذلك مساعدة تقنية وتكوين للعمال المحليين، كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار.

3. **الأثر على المديونية:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية إذ لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، فهي تسعى جاهدة وتعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (للتخلص من تفاقم الديون الخارجية

4. **الأثر على التجارة وميزان المدفوعات:** لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي

أولا: التدفقات الداخلة: وتتضمن العناصر التالية:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع، وكلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع وزاد حجم التدفق من النقد الأجنبي؛
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة؛
- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل.

ثانيا: التدفقات الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج؛
- مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج؛
- الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الانتاج والتسويق؛
- الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

وعند الوقوف على تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري وميزان رؤوس الأموال، يمكن للميزان التجاري أن يتأثر نتيجة لعدة اعتبارات فالشركة متعددة الجنسيات لها احتياجات من الواردانتعتبر مهمة في عملياتها الإنتاجية، ونجد أن هذه الواردات يمكن أن تغطي عن طريق الصادرات المحققة من طرف الشركة، لكن النتيجة الصافية ترتبط بشكل الإنتاج المتعلق بالصادرات، فمثلا إذا تعلق الأمر بمصنع بسيط لتركيب القطع المنتجة في الخارج، فإن التأثر الصافي الإيجابي سوف يصبح صغيرا جدا، أما إذا تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة من أجل تنشيط إنتاجيات محلية تحل مكان الواردات في هذه الحالة سوف يكون التأثير الصافي الإيجابي كبيرا وبذلك فإن ميزان المدفوعات للدول المضيفة يحقق أرباحا من خلال دخول رؤوس الأموال، وهي تلك الأرباح التي تنتج مباشرة في الوقت الذي يدخل فيه الفرع الأجنبي لكن بعد مدة زمنية معينة ومع التتابع في دخول وخروج رؤوس الأموال الناتجة عن نشاط الفروع الأجنبية ينتج عن كل ما سبق أن ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة سوف يتحسن كنتيجة لاستثماراتها المباشرة وهذا التحسن يصاحبه تضرر في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة وبالتالي فإن الأرباح بالنسبة لهاته الأخيرة ليست دائمة.

5. **الأثر على العمالة:** إن مشكلة البطالة من المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها البلدان النامية من جراء سياستها الاقتصادية، والتخفيف من حدتها يتم عن طريق فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي خاصة مع الأخذ بنوعية التكنولوجيا المستخدمة وعنصر العمل، وأهم ما يمكن ذكره

- إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والاستيراد من بينها المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف عمال؛
- وجود علاقة تكامل بين التكنولوجيا المستخدمة ونوعية العمل حيث تسمح بالقضاء على اليد العاملة وتوفير طبقة عاملة ذات خبرة وكفاءة؛

- يساعد الإيراد الناجم عن التحصيل الربحي التجاري والصناعي للنشاطات الاستثمارية على التوسع وكبر حجم المشاريع وبالتالي خلق مهام جديدة أخرى أي توفير مناصب شغل جديدة؛
- تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى تقريب المناطق المعزولة وتنميتها خاصة المناطق الريفية المتميزة بالنشاط الفلاحي والذي يسمح بخلق مناصب عمل.

الفرع الثاني: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الإجراءات والسياسات الرامية الى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تظل الجزائر من الدول الأقل جذبا له، بل أن الخبراء الاقتصاديين الدوليين يتوقعون استمرار هذا الوضع لسنوات، بالنظر إلى البطء المسجل في تغيير المحيط الاقتصادي، وعليه يمكن التطرق الى جملة من العوائق الرئيسية

العجز الكبير في الاتصالات: وذلك لعدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار والهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار التي تعني كل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم علاقات الإنتاج وتؤثر على تكلفة المعاملات؛

رفض التحكيم الدولي: رفض الجزائر للتحكيم الدولي يعطل العديد من مشاريع الشراكة ومن حماية المستثمر الأجنبي الذي يفضل التحكيم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية وارتفاع معدلات الفائدة، حيث أنالقضاءالجزائريمنعدملا يساير التطوراتالاقتصاديةالجديدةممايحتاجإلىتغيروتعديل؛

مشكلة المركزية الحاكمة: رغم ما أصدرته الجزائر من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب، وهذا الأمر يشكل عائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من ارتباط وثيق بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بعمليات الشراكة والمنافسة والتمويل ونذكر منها خاصة دور قطاع البنوك ومدى استقلاليتها؛

المعوقات السياسية والأمنية: إن كل الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر كحدوث مواجهات وانفجار مظاهرات شعبية ضد نظام الحكم، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد؛

صعوبة الحصول على العقار الصناعي: ويشكل أحد أهم الصعوبات التي يواجهها المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء وذلك قصد إنشاء موقع للمؤسسة الصناعية التي تستوفي القرب من السوق ووفرة

المواد الأولية والطريق السريع والسكك الحديدية وغيرها ورغم شساعة البلد، وزد على ذلك ارتفاع تكاليف هذه العقارات؛

التخلف الكبير في الهياكل القاعدية: تعاني الجزائر من تخلف في الهياكل الأساسية والبنية التحتية كما توجد قطاعات كثيرة خاضعة لإعادة الهيكلة ونذكر من أهمها ضعف قدرة استيعاب ميناء الجزائر وكذلك نقص الطرق والمواصلات؛

اقتصاد موازي: عدم وجود سوق تنافسية وهذا لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير، والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق فيه السوقالسوداء؛[13]

مشكلة الفساد: فالفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فاعلية الاستثمار الخاص و تشوه صورة البلد، عادة ما يفسر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية السلبية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسئولين ورجال السياسة بالنفوذ.

وهو من بين أكثر المشاكل التي تعيق التنمية في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، حيث احتلت المرتبة 106 عالميا من أصل 180 دولة[14] والعاشرة عربيا في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019 حسب منظمة الشفافية الدولية؛

مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي: عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطورها وسيطرة القطاع العام يشكل عائق في توفير التمويل والقروض البنكية، بطء في معالجة حلقات المستثمرين، صعوبة الحصول على تسهيلات، والبورصة الغير نشطة، والقطاع الخاص عادة لا يجد طريقة لتمويل مشاريعه إلا باللجوء للاقتراض من طرف بنوك الدولة المضيفة وهذه الحالة تشكل عائقا له أمام أعماله بطريقة حرة وشفافة ودون أية قيود.[15]

---

[13] بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة فرع التسويق،2011-2012، ص150-151-152.

[14] https://www.transparency.org/en/countries/algeria، 13/07/2020، 22:35 مساءا.

[15] مرابطي وفاء، مرجع سبق ذكره، ص42.

بالإضافة لتأثيرتكاليفاستيرادالموادالأوليةنتيجةالرسومالجمركيةوالإجراءاتالجمركيةالبطيئة، ممايؤديإلىارتفاعتكاليف الإنتاجوإعاقةالاستثماراتالأجنبيةالمباشرة[16].

إن وجود هذه المعوقات سيعمل بشكل كبير على إعاقة عملية الشراكة بين القطاعين، خاصة في غياب القوانين التنظيمية والإدارية فالجزائر ليس لديها إطار قانوني خاص للشراكات بين القطاعين وبالتالي فهي محكومة بقانون الاستثمار والقوانين الخاصة بكل قطاع من مجالات النشاط، وإن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هي إجراءات البيروقراطية السلبية والروتين في الاجراءات والبطء في إنجاز المعاملات ونقصالخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، وعدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقيقة.

ومن خلال ما تم استعراضه فإنه يستدعي ضرورة اتخاذ سياسات حكومية تعكس الفهم الصحيح لدور القطاعالخاصفي النشاطالاقتصادي، ووضع استراتيجيات وآليات لذلك، ولا يكون ذلك الا من خلال تفعيل دور القطاع الخاص الى جانب القطاع الحكومي وفق أسس تشاركية لإيجاد مخرج من الوضع الاقتصادي الراهن وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، بحيث يتم تحديد دور كلا منهما (القطاع العام والقطاع الخاص) فإذا أنيط بالقطاع الخاص دور رئيسي في قيادة عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعزيز استثماراته في ظل الوضع القائم فعلى القطاع العام دور رئيسي في المحافظة على القوانين ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية لعمل مؤسسات القطاع الخاص وتقديم الخدمات العمومية، بمعنى أن القطاع العام هو الداعم الرئيسي للقطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق التنمية.

الفرع الثالث: تحديات تواجه المستثمرين العرب بالجزائر[17]

[16] بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المحور الثاني: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، أفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة، جامعة مسيلة-جامعة محمد خيضر بسكرة، ص9.

[17] ياسين بودهان، **تحديات تواجه المستثمرين العرب بالجزائر**، مقال مقدم للجريدة الالكترونية الجزيرة نت، الجزائر في 25/8/2013، 12/08/2020، 17:09 مساءا.

يسجل الاستثمار العربي بالجزائر حضورا محتشما بقيمة إجمالية لا تتجاوز 6.8 مليارات دولاروبحسب محللين فإن المستثمرين العرب يواجهون تحديات عديدة في سبيل إقامة مشاريعهم الاستثمارية، أهمها قانون الاستثمار الذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك جزائريين بنسبة تتجاوز 51%.

وتشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى أن حجم الاستثمارات العربية التي تدفقت إلى الجزائر منذ 2006 بلغ 227 مشروعا، بقيمة تصل إلى 6.8 مليارات دولار، لكن هذه المشاريع لم تكتمل بصفة نهائية.

تستحوذ الإمارات على قسط هام من الاستثمارات خارج قطاع المحروقات بنحو 30 مشروعا، ويعتبر مشروع مصنع الألومنيوم من أكبر المشاريع إذ تبلغ قيمته 5.4 مليار دولار، كما تساهم السعودية في تنفيذ 13 مشروعا بقيمة تزيد على المليار دولار، في حين تقدر قيمة الاستثمارات المصرية بالجزائر بنحو 400 مليون دولار، وتستثمر قطر والكويت من خلال مجموعة "أريد" القطرية المالكة للمجموعة الوطنية الكويتية للهاتف الجوال، المالكة لعلامة نجمة بالجزائر.

وتخوفا من الاستثمار الأجنبي المباشر لجأت الجزائر إلى تغيير قانون الاستثمار، بعد تسجيل عدة فضائح في عمليات تحويل الأرباح إلى الخارج، وتهريب العملة الصعبة، كما تسعى إلى حماية الاقتصاد المحلي باتباع سياسة توطين الإنتاج، التي من شأنها أن تحافظ على أفضلية تسيير مشاريع الشراكة لصالح الجزائريين بنسبة 51% في أي مشروع مقابل 49% للأجانب، مع فرض تحويل نسبة 30% من الأرباح لإعادة الاستثمار محليا، وكذا إشراك المؤسسات الجزائرية في أي رأس مال أجنبي يدخل السوق الوطنية للاستثمار بنسبة 30%، في إطار المناولة الصناعية أو الخدمية.هذه التغييرات أثارت مخاوف العرب والأجانب من اقتحام السوق الجزائرية.

وفي هذا السياق يرى الباحث الاقتصادي مصطفى دالع مؤلف كتاب "جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر" في حديثه للجزيرة نت إلى أن الاستثمارات العربية عرفت تحولا جذريا بعد إقدام شركة أوراسكوم تيلكوم المصرية على بيع مصنع الإسمنت بمحافظة المسيلة في شرق الجزائر، لمؤسسة لافارج الفرنسية دون علم الحكومة الجزائرية، وهو ما كان سببا مباشرا لتعديل قانون الاستثمار بالجزائر، وفرض قانون الشفعة الذي يعطي الحق للحكومة الجزائرية في شراء أسهم أي استثمارات يرغب صاحبها في بيعها أو التنازل عنها، كما لم يعد من حق المستثمرين الأجانب امتلاك أكثر من 49% من أي استثمار مع ضرورة إشراك مستثمرين جزائريين إلى جانبهم.

ويشار إلى أن هذا القانون الذي ترافق مع الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة دبي التي تسببت في انهيار عدة شركات عربية، كان له انعكاس سلبي على حجم الاستثمار العربي في الجزائر.

فبعد أن كان حجم الوعود الاستثمارية العربية المؤكدة في فيفري 2008 يقدر بـ19 مليار دولار لم يتجسد منها إلا القليل، ورحلت عدة شركات عربية من الجزائر، وتجميد نشاطها في قطاع السياحة، والعقار، الصناعة، مثل مصنع الألومنيوم لشركتي دوبال ومبادلة الإماراتيتين، شركة جراند الكويتية، إعمار، وغيرها.

المبحث الثالث: دور الشراكة قطاع عام خاص في تنشيط الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

هذا المبحث قسمناه لثلاث مطالب تناولنا فيهم الشراكة بين القطاعين كمعيارلقبول الاستثماراتالأجنبية في الجزائر، شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لذلك، تحليل SWOT للاستثمار في الجزائر وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: الشراكة بين القطاعين كمعيارلقبول الاستثماراتالأجنبية في الجزائر

من أجل استقطابالاستثمار الأجنبي،أعلنت الدولة الجزائرية صراحة عن نيتها في تحرير الاستثمار من القيود المفروضة عليه، حيث قامت بتقديم حوافزوضمانات للمستثمرين الأجانب تتفاوت من حيث الكم والكيف مقارنة مع ما يحصلون عليه فيبلدانهمالأصليةقصدجلبالمزيدمنالاستثمارات الأجنبية، وبالرغم من الامتيازات والضمانات الممنوحة فيإطارقانونالاستثمار الجزائري إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية في البلادلميكن يتلاءم مع مستوى الطموحات المرجوة، كما أن تزايد حدة الأزمة المالية والاقتصادية العالميةلسنة 2008 ساهمت في انكماشاستثمارات المؤسساتالكبيرة،ليس في الجزائر فحسب بل عبر العالم كله،وعلى هذاالأساس أقرتالدولة فيقانونالمالية التكميلي لسنة 2009 بعض الشروط والاجراءات القانونية على

الاستثمارات الأجنبية ومن بينها اللجوء الى الشراكة كمعيار لقبول الاستثمارالأجنبي وتقييدها بجملة من التدابير لحمايةالاقتصاد الوطني وهي[18]

- حصرالاستثمار الاجنبي وفق تشريعات الاستثمار في شكلين.
- اشتراطمبدأالافضليةالوطنيةبقاعدة 51 % و49% في الشراكة.
- اشتراط تقديمميزان فائضبالعملةالصعبةلصالحالجزائر.
- اشتراط الموافقةالمسبقةمنقبلالمجلسالوطني للاستثمار بالنسبة للاستثمار الأجنبي
- منع الاستثمار الأجنبيمنالاستدانة من البنوك الخارجية.

1. حصر الاستثمارالاجنبيوفق تشريعات الاستثمار فيشكلين

على ضوء النصوص القانونية فإن سياسة الاستثمار في الجزائرتتعلقبالاستثمار الذي يتم إما بطريقة مباشرة أو عن طريق الشراكة وهو يتخذ فرعين أساسيين،يدعى الفرع الاول شكل الشركة(forme sociétaire)، فيحين يسمىالفرع الثاني شكل لا شركة (forme non sociétaire)،إذ يتم الفرع الاول بعد إنشاء هيكل الشركة التييمكنأن يساهم فيهاالمستثمرالأجنبي بنسب كلية أو شبه كلية وعادة ما تأتي على شكلشركة مختلطة وهذا ما يسميه المختصون بالاستثمار المباشر، أما الفرع الثاني فيتمعلى شكل مقاولات أو اتفاقيات كلاسيكية وهذا ما يسمى بالشراكة.

2. اشتراط مبدأالافضليةالوطنيةبقاعدة 51 % و49% في الشراكة

ألزم المشرع الجزائري إطار قانونالمالية التكميلي لسنة2009 في محتوىالمادة 58 المتمم للأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في المادة 4 على أن تخـضعالاستثمارات الاجـنبية المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل إنجازها الى تصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

بالإضافة إلى هذا، فعلى المستثمرين الاجانب الراغبين في إنجاز مشاريعاستثمارية في إقليم الجزائر أن يتم ذلك عن طريق شراكة تمثل فيها المساهمةالوطنيةنسبة 51% للطرف الوطنيو49%للطرف الأجنبي، وتعميمها على كل القطاعات والنشاطات بدون استثناء سواء كانت قطاعات استراتيجيةأو غيرذلك.

[18] شنتوفيعبد الحميد،**الشراكة:آلية لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، ورقة عملمقدمة للمجلة الأكاديمية للبحث القانوني،المجلد 13/العدد 01-2016، ص 517-522.

كما تشير المادة 55منقانونالمالية لسنة 2014 الى أن الاستثمارات الأجنبية بالشراكة والتيتساهم في نقلوتحويلالمهارات نحوالجزائروانتاج للسلع في إطار نشاط منجز فيالجزائرتحققنسبةإدماجتفوق 40% تستفيدمنمزاياجبائيةوشبهجبائية من المجلس الوطني للاستثمار. كما أحيل إلى التنظيم طرق تحديد المساهمة في تحويل المهارات وإنتاج السلع وكيفية منح المزايا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

إضافة إلى هذاقام المشرع الجزائري (قانونالمالية لسنة 2014)برفع نسبة المساهمة الوطنية المقيمة ب51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، عندما يتعلق الأمر بممارسة أنشطة الاستيراد بهدف إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ولا يكون ذلك إلا في إطار الشراكة، بينما في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009، فقد كانت تقدر النسبة ب 30% بإلزام أن تكون الاستثمارات الأجنبية المنجزة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية بالشراكة واستيفاءها للشروط المقررة في المادة أعلاه، مع إلزامية المشرع أيضا على الشريك الأجنبي البحث عن الشريك الوطني الذي يريد الاستثمار معه عن طريق الشراكة.

إلا أن هذا المبدأ لقي انتقادات كبيرة من قبل المستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب وكذا من مختلف الهيئات الدولية المهتمة بالاستثمار ومن الدول، حيث تشكل عائقا لجذب الاستثمارات من عدة نواحي إذ كان من الأفضل أن يتم تطبيق القاعدة 51% و49% على القطاعات والنشاطات الاستراتيجية الحساسة للدولة.

كما يواجه المستثمر الأجنبي مشكلة البحث عن الشريك الوطني، لذا تعتبر مرحلة البحث من أصعب المراحل في إعداد مشروع الشراكة، لأنه من الصعب إيجاد الشريك الذي يتوافق ريما مع الأهداف المرجو تحقيقها من الطرف الأجنبي، كما تعتبر هذه المرحلة من أهم القرارات التي تواجهها الشراكة، إذ يجب وضع تصور الميزات المراد توفرها في الشريك، ثم تحديد الشركاء المحتملين، وأخيرا القيام بتحاليل دقيقة وموضوعية للشركاء المحتملين.

ولدراسة هذا الأمر يتطلب فرقة من الخبراء وذوي الاختصاص تؤهلهم لاختبار الشريك المناسب، وذلك بالنظر إلى المعايير التالية:(معيار حجم المؤسسة الاقتصادية،معيار نمط التسيير وثقافة المؤسسة، معيار التكنولوجيا المستعملة، وأخيرا معيار القدرات المالية).

3. اشتراط تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لصالح الجزائر

تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على المدخرات الوطنية، كما تساعد أيضا على توفير مناصب الشغل وهذا ما جاء في المادة 4 من الأمر رقم 09-01 السالف الذكر، وكذا نص المادة 56 من قانون المالية لسنة 2014 بهدف الحد من تحويلات حصص الأرباح بالعملة الصعبة من قبل مساهمين أو شركاء أجانب ومنعهم من التحكم في المؤسسات الجزائرية.

يعتبر هذا الإجراء قيدا بالنسبة للمستثمر الأجنبي ومخالفا لمبدأ ضمان حرية المستثمر في تحويل المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وقد أشارت إليه المادة 31 من الأمر رقم 01-03 السالف الذكر.

كما نجد في السياق ذاته محتوى المادة 126 من الأمر رقم 03-11 السالف الذكر التي تنص على الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل، كما تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها الجزائر.

بمعنى أن الحق في تحويل الرساميل يعد من أهم الضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي، ويعتبره البعض شرط أساسي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ذلك إذا أحسن حمايته، وهو ضمان الحق في التحويل بدون شروط.

4. اشتراط الموافقة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار بالنسبة للاستثمار الأجنبي

عملا بمقتضيات الفقرة الرابعة من المادة 4 مكرر من الأمر رقم 09-01 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 السالف الذكر، بضرورة خضوع كل المشاريع الاستثمارية سواء كانت مباشرة أو في إطار الاستثمار بالشراكة إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار دون الاستثمارات الوطنية كما يبرز مجال تدخل المجلس الوطني للاستثمار فيما آلت إليه المادة 59 من قانون المالية لسنة 2014 أن الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 1.500.000.000 دج أو يساويه لا تستفيد من مزايا النظام العام إلا بعد الحصول على مقرر من المجلس الوطني للاستثمار، في حين كان إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009

يقدر المبلغ ب 500 مليون دينار أو يساويه، وهذا بشرط إيداع المستثمرلتعهد كتابي يتضمن منح الأفضلية للمنتوج والخدمات ذات الطابع الوطني (الجزائري).

في هذا الصددديستفيد المستثمر من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في الإقتناءات ذات مصدر جزائري أو في حالة التأكد من عدم وجود منتوج محلي مشابه، وفقا لمحتوى نص المادة 9 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

وعليه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو في إطار الشراكة يفرض الحصول على ترخيص من المجلس الوطني للاستثمار، خلافا للاستثماراتالوطنية، وبالتالي فهذه الإجراءات المقررة تتناقض وتتعارض مع مبدأ المساواة في المعاملة وكذا المساواة أمام القانون،مما يؤدي حتما إلى عزوف المستثمرين الأجانب من المجيء إلى الجزائر بهدف الاستثمار.

5. منع الاستثمار الأجنبي من الاستدانة من البنوك الخارجية

ورد في نص المادة 58 في قانون المالية التكميلي 2009، فرض إلزامية اللجوء إلى البنوك الوطنية لضمان التمويل الضروري لإنجاز المشاريع في سياق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة باستثناء تشكيل الرأسمال الاجتماعي، وبالإضافة إلى إمكانية المؤسسة المنشأة في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة او عنطريق الشراكة الاستفادة في حالة اللجوء إلى التمويل المحلي من الضمانات المالية الممنوحة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

مما يجعل هذا الإجراء يشكل عائقا رئيسيا خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى التمويل على مستوى البنوك الجزائرية بالنظر إلى بيروقراطية الإدارة وبطء الإجراءات التي تعتري تسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، حيث وجد الاستثمار الأوروبي والاستثمار العربي نفسيهما أمام طريق مسدود، فلاهما قادران على ضمان التمويل الذاتي، ولا هما قادران على ضمان اللجوء إلى تسوية ملف التركيب المالي بسهولة لدى المصارف المحلية.

المطلب الثاني: شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لذلك

في هذا المطلب تطرقنا لشروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة من خلال فرعين.[19]

الفرع الأول: شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عقب مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة أصبحت مشاركة رأس المال الأجنبي في التنميةالاقتصادية ضرورة قصوى لا مجال لصرفها أو الاستغناء عنها وبالتالي وجب على الجزائر توفير وخلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس الاكتفاء عند هذا الحد بل العمل على تطوير وترقية هذه الاستثمارات من خلال تحقيق بعض الشروط والتي تمثلت في

1. توفر كل المعلومات الخاصة بالاستثمار؛
2. توفير المناخ والمحيط الخاص بالاستثمار؛
3. المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
4. تطهير المحيط من البيروقراطية؛
5. القضاء على الرشوة بأنواعها ومهما كانت مغرياتها؛
6. انجاز سوق مالية متطورة وكفأة ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية؛
7. استقرار المحيط التشريعي والسياسي؛
8. تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة؛
9. السعي الدائم لحل المشاكل التي تواجهه المستثمرين الأجانب أولا بأول وعدم تركها تتفاقم لتتولد عنها مشاكل أكثر صعوبة وأشد خطورة.
10. عدم السعي إلى الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح بل اللجوء إلى المشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالفائدة لا فقط على المستثمر الأجنبي بل وعلى المواطن الجزائري كذلك؛

[19] رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

11. عدم السماح لأكثر من مستثمر بالاستثمار في مشروع واحد أي لا جدوى من خلق منافسة من هذا الشكل والجزائر في غنى عنها حيث إذا حدثت قد تنجر عنها متاعب ترهق كاهل الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لأجل ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. يجب على الجزائر أن لا تلتزم بمواقف غير مقيدة وأن لا تعمل على تليين سياستها الداخلية أكثر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم الإقرار الفعلي لمبدأ الباب المفتوح، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ميكانيزم فعال يحمل الاستخدام الأمثل.
2. على الحكومة الجزائرية أن تساعد في إيجاد الأرضية الملائمة لتكريس عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في واقعها الاقتصادي بمعنى أنه عليها السعي على توفير كل الظروف وشروط التعجيل بتطبيق الخوصصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار ، نظام مالي ومصرفي فعال.
3. حتى تكون كفيلة بتشجيع المستثمرينيجب أن تعمل على إبرام كل الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان السير الحسن له، ومن جهة أخرى إقرار مبدأ التعامل بالمثل في مسألة الحماية والترقية باعتباره وسيلة ناجعة لتحويل اقتصادها والنهوض به.

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: قبل عرض الآفاق ندرسالاستثمار الأجنبي المباشر الجزائريمن خلال تحليل SWOT لهذا الأخير،كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول (14): تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بإمكانيات الاستثمار في الجزائر (تحليل SWOT)

نقاط القوة	نقاط الضعف
– استعادة توازنات الاقتصاد الكلي – التقييم الإيجابي للإصلاحات التي أنجزتها دوائر الأعمال الأجنبية – تكلفة منخفضة للطاقة – الحجم المحتمل للسوق (30 مليون مستهلك) – قوة عاملة شابة تتقن عدة لغات – القرب الجغرافي من الأسواق المحتملة: أوروبا وأفريقيا – التكامل الاقتصادي الإقليمي التقدمي (الاتحاد العالمي / الاتحاد الأوروبي) والعالمي (منظمة التجارة العالمية) – توافر الموارد الطبيعية والسياسات الاستباقية لتطويرها الموارد البشرية الوفيرة ومرونة سوق العمل	– تأخر في البنية التحتية – تباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الماليةوالمصرفية – صعوبة في الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الشركات الصغيرة والمتوسطة – القطاع غير الرسمي الكبير – البطء القانوني – صعوبة الوصول إلى الأراضي الصناعية – عجز كبير في الصورة والتواصل نقص المعلومات النوعية عن الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب قطاع النشاط والمنشأ – نقص الخبرة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر واستهداف القطاعات

الفرص	التهديدات
– المحروقات والطاقة – البنى التحتية ل NTIC، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الأقمار الصناعية،اللاسلكية... – المناجم – خصخصة صناعة الأغذية – السياحة و الصيد – الإلكترونيك – المركب التكنولوجي سيدي عبد الله – عضوية منظمة التجارة العالمية – منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي	– بطء تحرير الأنظمة والبطء البيروقراطي للإدارة العامة والتأخر في ترقية موظفي الخدمة العمومية في الإدارة العامة – معدل اختراق منخفض لـ NTICs – استنزاف العقول (هجرة الأدمغة) – ترقية السياسات والرؤى الوطنيةفيما يتعلق بالتزامات الجزائر الدولية – ضعف التنسيق بين السياسات الوطنية – تداخل وظائف المؤسسات المسؤولة عن الاستثمار – عدم القدرة على المنافسة في أسواق معينة.

Source: UNICTAD, **EXAMEN DE LA POLITIQUE DE L'INVESTISSEMENT en ALGÉRIE**, CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT, NATIONS UNIES New York et Genève, 2004, p 67.

ثانيا:آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بها تعد كلها عوامل جيدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر ومن أهم الأسباب التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هي توفر على الأقل ما يلي[20]

[20] رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

1. تهيئة بيئة أعمال متفتحة، كفئة وفعالة؛
2. تبسيط إجراءات تأسيس الشركات؛
3. الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار؛
4. دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه؛
5. تحسين البيئة التشريعية والقانونية؛
6. توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية؛
7. حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار؛
8. تحديث الأساليب الإدارية؛
9. تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل .

خلاصة الفصل:

قدمت الدولة الجزائرية جملة من الاصلاحات منها التشريعية ، الحوافز والتسهيلات والضمانات قصد كسر طوق العزلة التي وضعت فيه منذ عشرية كاملة واعادة تأهيلها إقليميا ودوليا من جهة وزيادة تدفقاتها الأجنبية من جهة أخرى، وبالرغم من توفرها على إمكانيات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري إلا أن الطريق ما يزال طويلا حتى تحقق تنمية اقتصادية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود السبب في ذلك إلى المشاكل التي تعاني منها البلادكغياب استراتيجية واضحة نابعة عن إرادة حقيقية في التغيير، كل هذه المعوقات ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهمشة من طرف أصحاب الأموال ولذلك يجب بذل المزيد من الجهود للتغيير وازالة العبء الإداري والبيروقراطي الذي كثيرا ما أعاق أداء المتعاملين الاقتصاديين ومن ثم يتم الحد من السلبيات والنقائض التي تحول دون استغلال كل إمكانيات البلاد والتي تدفع بالمستثمرين إلى التردد في التقدم إلى الجزائر واستثمار رؤوس أموالهم ومعارفهم الأدائية فيها.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمةازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين وذلك للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوبلإقامة المشاريع الإنتاجيةفي ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، وتسعى مختلف دول العالم المتطورةوالمتخلفة بدون استثناء لاستقطاب هذا المورد الهامحيث تتنافس الحكومات مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر من خلال خلق مناخ استثماري ملائم للمستثمرين الأجانب، غير أن لتدفق هذا الاستثمار مزايا وعيوب يجب على هذه الدول أخذها بعين الاعتبار.

ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشرفإننا في هذا الفصل نتعرف أكثر على هذه الأداة التمويلية من خلال ثلاثة مباحث نتطرقمن خلالها لمايلي

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار؛

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثالث:المناخ الاستثماري وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

قبل التطرق للاستثمار الأجنبي المباشر نحدد ماهية الاستثمار بصفة عامة، حيث تناولنا في المبحث الاول مدخللاستثماروالذييحتويعلىمفهومهوأهميته، أنواعه،وثم ركزنا على مفهوم الاستثمار الاجنبي بشقيه المباشر والغير مباشر كما حددنا أوجه الاختلاف بين هاذين الاخيرين.

المطلب الأول:مفهوم الاستثماروأهميته

يحوي هذا المطلب فرعين، أوضحنا مفهوم الاستثمار في الفرع الأول، أما بالنسبة للفرع الثاني فعرضنا أهميته.

توجدعدة تعاريف للاستثمار منها:[1]

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

ويعرف أيضا بأنه: "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الاضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة التضحية بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية".

كما يعرف الاستثمار بأنه: "تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدةفي المستقبل".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمارات بأنها الاستخدام الحالي للأموال وذلك لغرض الحصول على ربح مستقبلي، مقابل تحمل مخاطرة.

---

[1] هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربيةدراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980-2014)**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2017/2016، 09.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2007-2008، 30.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

يمكن تلخيص أهمية الإستثمار بالنسبة للمستثمر وبالنسبة للدولة المستثمر فيها فيما يلي:

أولا: بالنسبة للمستثمر[3]

- الزيادة في رأس المال الحقيقي.
- تكوين رأس مال ثابت.
- توسيع الطاقات الإنتاجية في المؤسسة.
- تضخيم رأس المال السلعي.
- ضمان تحقيق إستهلاك مستقبلي أكثر.
- تعظيم عائدات المؤسسة بمواكبة الجودة والعصرنة.
- الحصول على أملاك وقيم دائمة ملموسة وغير ملموسة منقولة وغير منقولة.
- الحصول على عوائد أحسن في المستقبل والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة .

ثانيا: بالنسبة للدولة[4]

- المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والحصول وبعض أشكال التخلف.

---

[3]شريط أميرة، بلهادف رقية، **القروض البنكية في مجال تمويل الاستثمارات دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014، 51.

[4]محمد الفاتح محمود بشيرالمغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**،دار الجنان للنشر والتوزيع–عمان–، 2016، 121.

- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة حديقة أو غيره.
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الحكومة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضات المصلحة العامة.
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، كما يساهم في استخدام الموارد المحلية كما المواد الخام والموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار والاستثمارات الاجنبية

قسمناهذا المطلب كذلك إلى فرعين، في الأول عرضنا أنواع الاستثمار وفي الثاني خصصنا بالذكر أحد أنواع الاستثمارات والمتمثل في الاستثمار الأجنبي

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

يقصد بأنواع الاستثمار مجال أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، حيث تختلف أنواع الاستثمار باختلاف النظرة إليها، من حيث طبيعتها أو من حيث القائم عليها أو غيرها، إلا أننا نكتفي بأهم المعايير المتعارف عليها وفق الجدول التالي:

الجدول (06): أنواع الاستثمار

المعيار	نوع الاستثمار		
جغرافيا	محلي		أجنبي
المعيار النوعي(نوع الأصل محل الاستثمار)	حقيقي أو اقتصادي		مالي
حسب الهدف من الاستثمار	توسعي	استراتيجي	في مجال البحث والتطوير
حسب مدة الاستثمار	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل

حسب طبيعة الاستثمار	مادي		بشري
وفقا لشكل الملكية	عام	مشترك	خا

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نشمة ياسين، مرجع سبق ذكره، 59-65.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)

تشمل مجالات الاستثمار الخارجية أوالأجنبية جميع الفر المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفرادأو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار الغير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى أنحاء العالم.

- **تحديد مفهوم كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر**

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

هناك مجموعة من التعاريف أعطيت للاستثمار الأجنبي الغيرمباشر منها:[5]

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدىالشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها، مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركةالمتمثلة بالأسهم والسندات".

كما يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "قيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق الماليةسواء كانت حقوق ملكية (الأسهم) أو حقوق دين(السندات)، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية،وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل بتلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصةمثل: صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها".

[5] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، 12.

كما اعتبر الاستثمار الأجنبي الغير مباشر على "أنه استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية أي تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر".[6]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي الغيرمباشر بأنه قيام مستثمر أجنبيبالاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات، مقابل حصوله على عائد مقابل هذه المشاركة المتمثلة فيالأسهم والسندات.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

- يعرف بأنه "تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى".[7]
- وبأنه "شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها، أي امتلاك شيء ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها". [8]
- كما يعرف الاستثمار الاجنبي أيضا على أنه"كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الادارة، وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة، الخبرة، تطوير الادارة وفتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الاستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث والتطوير ورفع الانتاجية".[9]

---

[6] رحو وحيدة، **تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2016**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017-2018، 6.

[7] يحيى محمد جويدة، **المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،الاسكندرية 2017، 24.

[8] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء القانونية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1 2016، 8.

[9] لطيفة كلاخي، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA**،مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،الاسكندرية ط1 2017، 93.

– كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمارات رأسمالية طويلة الأجل يقوم بها القطاع الخا عبر الحدود الوطنية، وفقًا لتعريف صندوق النقد الدولي، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمار تم إجراؤه للحصول على مصلحة دائمة في الشركات العاملة خارج اقتصاد المستثمر للحصول على صوت فعال في إدارة الشركة".[10]

– ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات في مشروعات داخل بلد ما، يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين 10 % إلى 100 % ، أي حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.[11]

– أما حسب تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD)فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، كما يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.[12]

– كما عرف قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت رقم (08) لسنة 2001 مصطلح الاستثمار الأجنبي بأنه: (توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص فيه طبقا لأحكام هذا القانون). ووضح القانون المقصود بمصطلح رأس المال الأجنبي المستثمر بأنه:[13]

أ. النقود والأوراق المالية التجارية الأجنبية المحولة إلى البلاد؛

ب. الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد والمستلزمات السلعية المجلوبة من الخارج لأغراض الاستثمار؛

ج. الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص والأسماء التجارية والتصميمات الهندسية والتكنولوجية؛

د. أرباح ومكاسب رأس المال الأجنبي المستثمر إذا تم توظيفها في إقامة مشروعات استثمارية جديدة.

---

[10]Lobna Ali AL-Khalifa,**Foreign direct investment in Bahrain**, Boca Raton Fla Dissertation.com, 2007, p16.

[11]ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000–2015**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1954 قالمة 2018–2019، 19.

[12] نشمة ياسين، **مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2018/2017، 76.

[13]عقيل كريم زغير، **المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي دراسة مقارنة**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع–مصر–، 2015، 19–20.

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرينهامين يتمثلان في الملكية وسلطة اتخاذ القرار في الإدارة، بحيث تتوقف قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات الإداريةوالتسيير والتملك الكلي أو الجزئي للاستثمار القائم على نسبة المشاركة المتعلقة بالمشروع الاستثماري والتي تعادلأو تفوق 10 %، وبناءا على ذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه

– نشاط إنتاجي يتخذ أشكالا متعددة (عمومية – خاصة – طبيعية أو معنوية) يديره ويشرف عليه مستثمرأجنبي إما بملكيته الكاملة للمشروع أو بصفة مشارك مع مؤسسات أخرى في بلد غير بلده الأصليبنصيب يبرر له الحق في الإدارة؛

– تدفق رؤوس الأموال الدولية من بلد إلى أخر من خلال الأعمال التجارية أو توسع لشركة تابعة ومن مميزاتهنقل الموارد واكتساب السيطرة.

المطلب الثالث: التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر

في هذا المطلب نعرض أهم الفروقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر وفق معايير معينة (الأصل محل الاستثمار، القناة الرئيسية، السيطرة على المشروع، طبيعة النشاط، التكلفة، مشاركة الملكية الفكرية، المدى الزمني، التجزئة) كما هو موضح في الجدول الآتي

الجدول (07): التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر

	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الغير مباشر
الأصل محل الاستثمار	تملك موجودات ملموسة	أوراق مالية (أسهم وسندات)
القناة الرئيسية	الشركات متعددة الجنسيات	سوق الأوراق المالية
السيطرة على المشروع	جزئية أو كلية	عدم وجود سيطرة
طبيعة النشاط	إنتاجي (نقل التكنولوجيا والخبرات) وغيرها	الاستثمار في الأوراق المالية فقط
التكلفة	مرتفعة	منخفضة

مشاركة الملكية الفكرية	نعم	لا
المدى الزمني	طويل الأجل	قصير الأجل
التجزئة	متكتل (لا يتجزأ)	قابل للتجزئة حسب الأسهم

المصدر: نشمة ياسين، مرجع سبق ذكره، 79.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر

في هذا المبحث الثانينتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارالاجنبيالمباشرمنخلال المكونات، الدوافع، الأشكال،و أهداف أطراف هذا الاستثمار، بالإضافة إلىمخاطر الاستثمار الأجنبيوآليات تحكيمها.

المطلب الأول: مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب المقسم لفرعين نتناول في الفرع الأول مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر أما في الفرع الثاني فأشكاله.

الفرع الأول: مكوناتالاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:[14]

أولا: رأس المال الأولي

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غيربلده الأصلي."

و تشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمةنسبة 10 %على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

ثانيا: الأرباح المعاد استثمارها

[14] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، 51.

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيفللاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربحبهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي.

وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاداستثمارها داخل نفس البلد .

ثالثا: رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات

تتضمن رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات عمليات اقتراض واقراض الأموال بما في ذلكسندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة والزميلة من جهة ثانية.

إن هذه العناصر الثلاثة المكونة للاستثمار تسير وتراقب من طرف مؤسسة الاستثمار والتي تعرف بأنها مؤسسةمساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد بلد آخر نسبة 10 % أو أكثر من الأسهم العاديةأو القوة التصويتية في حالة مؤسسة مساهمة، أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة.[15]

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذالاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات ولعل أهمها ما يلي[16]

أولا: مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك)

وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي.

إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحر على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، وعادة يكون تحقيق هذا

[15] باحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**،مذكرةللحصول على شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015–2016، 5.

[16] يحيى محمد جويدة، مرجع سبق ذكره، 24–25.

الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحة أكثر مما لو كان المشروع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.

ثانيا: مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف

هذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسية

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميزهذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية متلازمان حيث اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيةمن أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.

المطلب الثاني:أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي

يسعى كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبيإلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحهم وتحقق لهم أرباحا طائلة ومن بين أهم هذه الأهدافنذكر ما يلي[17]

أولا:أهداف البلد المضيف

- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد منالعاملين المحليين في المشاريع الأجنبية؛
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعهواستثماراته؛
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النموالاقتصادي؛
- المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمارالأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛

[17] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010–2011، 72– 73.

- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال تلك الدورات التدريبية والتكوينية التييقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجياالمتقدمة التي جلبها.

ثانيا:أهداف المستثمر الأجنبي

- الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو استثمرالأجنبي في بلدهالأصل؛
- الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولةالمصدرة للاستثمار، أو لوجود المنافسة مع منتجات ذلك المستثمرالأجنبي؛
- الحصول على المواد الأولية وبأسعار رخيصة ، لأجل استخدامها في عملية التصنيع؛
- الحصول على اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للاستثمارالأجنبي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية؛
- الحصول على المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلةللاستثمار الأجنبي،خاصة وفي وقتنا الحالي حيث أصبحت الدول المضيفة تتنافس علىاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات بصورة خيالية منخلال قوانين جذب وتشجيع الاستثمار؛
- التخلص من شبح المنافسة الذي كان يلحق الشركات الأجنبية في بلدها الأصلي،حيث أنه فيالدولة المضيفة يسهل على الشركة الأجنبية منافسة الشركات والصناعاتالمحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب وفرة رأس المالوإمكانياتها المتقدمة؛
- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلالتنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وآلية إدارتها

إن الطبيعة طويلة الأجل لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز حساسية عالية لإدراك المخاطر[18]،ومخاطرالاستثمارات هي تلك التي تتعرض لها المؤسسة المستثمرة في الخارج والتي تعبر عن خطر تحققالضرر الناتج عن السياق الاقتصادي والسياسي لدولة أجنبية تقوم فيها المؤسسة بممارسة جزء من نشاطها، ويمكن أن ينتج هذا الضرر عن تجسيد أو الاستيلاء على أصول المؤسسة في الخارج أو فقدان أسواق خارجية لأسباب غيراقتصادية أو حتى المساس بسلامة وأمن الأشخا العاملين، وسنتعرض إلى أهم هذه المخاطر واليات إدارتها فيما يلي[19]

أولا: مخاطر الاستثمار

تتصرف مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المخاطر التالية

أ. الأخطار السياسية: الخطر السياسي يتعلق بالمحيط العام الذي تنشط فيه المؤسسة، ونقصد بالمحيط العام مجمل العوامل والمؤثرات غير الاقتصادية التي تتعرض لها المؤسسة، وينبع الخطر السياسي من مبدأ السيادة الذي يشكل الدعامة الأساسية لكل دولة، فهذه الأخيرة بإمكانها أن تصدر قرارات تكون ضارة بمصالح المؤسسة المستثمرة، وتختلف هذه القرارات وتتعدد بدءا بفرض ضرائب جديدة أو تأميم النشاط، وبالتالي فإن المؤسسة في مواجهة خطر لا نتحكم فيه ولكنه يؤثر تأثيرا بالغا عليها.

ب. الأخطار المرتبطة بملكية الاستثمار: وتحدث عندما يصعب على المؤمن ينقذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار، وعليه تحطم تركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية، عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

ج. أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل: من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الاستثمار أو باستبدال الاستثمار في مكان الاستثمار، في هذه الحالة الحوادث يجب أن تكون أسباب سياسية أو طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر.

---

[18] Yulong Liu, **Factors determining location choice of foreign direct investment in CHINA: A perspective from an Inland province**, A dissertation presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in management, Massey university ALBANY NEW ZEALAND, 2009, p116.

[19] هالة بوعون، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة(2008 – 2012)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر تخصص مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012–2013، 54–55.

د. مخاطر أسعار الصرف: تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها "مخاطر الصرف" أو "التبادل"، وهذا نظرا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم أو لأسباب أخرى.

ثانيا: آليات إدارة مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال مايلي

- التجنب: ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الاستثمارفي الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر وخاصة المخاطر السياسية مثل قيام المستثمر بتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة، اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقا لدرجة عدم الاستقرار السياسي لها، وذلك لاجتناب التعامل مع الدول التي لا تحقق مستوى مرضي لهذه المؤشرات.
- التفاوض: يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تعاني من مخاطر سياسية أو اجتماعية، حيث ينبغي أولا تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار.
- الاحتياط للمخاطر: قد يلجأ بعض المتعرضين للمخاطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر منخلال التعامل مع الأخطار الدولية، ويعتبر استخدام هذا الأسلوب، في المعاملات الدولية اقل منه في المعاملاتالداخلية.
- الانفصال: تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة المحتملة.

المبحث الثالث: المناخ الاستثماريوتقييم الاستثمار الاجنبي المباشر

في هذا المبحث الثالث سلطنا الضوء على مفهوم المناخ الاستثماري ومحدداته في المطلب الأول، أما الثاني ففيه مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية، وفي المطلب الأخير الآثارالناتجةعن الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري ومحدداته

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشريتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في المحيط المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي

- يقصد بمناخ الاستثمار بأنه "مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه ضمن هذا الإطار وهناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أوالمستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني".[20]
- كما يعرف مناخ الاستثمار على أنه "سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار".[21]

---

[20] كريمة قويدري،**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تخصص المالية الدولية مدرسة الدكتوراه للتسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010-2011، 8.

[21] زروقي أبوبكر الصدي، **قياس أثر المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري على الاستثمارالأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (1990-2014) دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، 2015-2016، 13-14.

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، الاستثمارات الأجنبية والرؤى المستقبلية.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

محددات الإستثمار هي مجمل الظروف والأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فر نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة، ودرجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى،[22]وهذه الأوضاع أو العوامل المختلفة التي تؤثر في مناخ الاستثمار يمكن أن يطلق عليها بيئات، حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية كما نوضحها فيما يلي[23]

أ. البيئة السياسية

إن النظام السياسي القائم في البلد أحد والمحيط السياسي يؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، حيث أنللاستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أوغيرالمباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أوالعائد فحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، لأن وجود نزاعات سياسية من تعاقب للحكومات وانقلابات وحروب أهلية يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب.

ب. البيئة الاقتصادية

تعتبر البيئة الاقتصادية أساسية ومهمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تتحدد بعدة عوامل (موضحة في الشكل(02)):عوامل السوق، عوامل الموارد، عوامل الكفاءة، فكلما كانت هذه العوامل مسايرة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي كلما أدت الى استقطاب أكثر للمستثمرين الأجانب.

بحيث أن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر

[22]لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، 133.

[23] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، 9-10.

هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هده الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخوصصة ودرجة المنافسة في السوق إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

الشكل التالي يوضح المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

الشكل (02): المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

عوامل السوق:

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي؛
- معدل نموالسوق؛
- قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية.

عوامل الكفاءة:

- كلفة الأصول والموارد؛
- كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل والاتصالات وكلفة السلع الوسيطة.

عوامل الموارد:

- توفير المواد الخام؛
- عمالة كفؤة؛
- عمالة غير كفؤة؛
- توفير التكنولوجيا والابتكارات.

المصدر: لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، 134.

ج. **البيئة القانونية والتشريعية**

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الغير اقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

د. **البيئة الإدارية**

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

المطلب الثاني: مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية

إن البلدان النامية تعرف منذ أكثر من عقدين أزمات اقتصادية حادة بشكل عجزت معه الجهود المبذولة للحل في أغلب الحالات أن هذه الأزمات تفاقمت بفعل ما يلي[24]

- التدخل الغير رشيد للحكومات والذي يعكسه شكل تخصيص النفقات العامة وأساليب إدارة الحكم البعيدة عن الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛
- التردد في اعتماد بعض الإصلاحات كالخوصصة وترشيد النفقات العامة واصلاح قطاع الوظيف العمومي ومحاربة الفساد الإداري نظرا لتشابك المصالح وخوفا من ضغط بعض الجهات.

[24] رمزي بومعراف، **مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ، 2012-2013، 33-34.

- مع الإشارة إلى أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بضعف ومحدودية طبقة المنظمين الناجم عن الخلل في المنظومة التكوينية والتعليمية.
- وتبقى نقطة الضعف الأساسية في الدول النامية هي تدهور خدمات المعلومات خاصة التسويقية منها وانهيار البنية الأساسية، علما بأن العصر الذي نعيشه اليوم هو عصر المعلومات .

وهذا ما يطرح ضرورة إيجاد الإطار الاقتصادي الملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في وجود الأطر والسياسات الاقتصادية الدافعة لجانب العرض والطلب حتى وإن كان يصطدم بضعف الموارد وارتفاع مستويات الفقر وتدهور مستويات المعيشة بما يحد من قدرة الدولة على تنشيط جانب الطلب.

المطلب الثالث: الآثارالايجابية والسلبيةللاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية تجعله يبرز مكانته في الدول كما له أيضا آثار سلبية نوضح كلايهما كما يلي[25]

أولا: الآثار الايجابية

ندرج أهمها فيالنقاط التالية

- يساهم في توفير النقد الأجنبي والموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات فيالدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل.
- الإسهام في زيادة فر العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبيالمباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عملمستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فر العمل.
- تشجيع النشاطات المحليةالمكملة لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبيالمباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمارالأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.

[25] رشيدة بن عرفة و سومية حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي في تبسة، 2015-2016، 19-21.

- زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكانوبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
- إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعاتالأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.
- تحقيق العديد من الوفرات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنيةوالتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة.

ثانيا: الآثار السلبية

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة منالمساوئ والتي من بينها مايلي

- استنزاف الموارد المحلية الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيقأرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكنأن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.
- تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول الناميةودرجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها ولا تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد على فن إنتاجيمكثف لرأس المال لا يوفر فر عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول ولا يتيح قدر مناسب منإمكانيات تدريب وتطوير نوعية العاملين.
- زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع وعدم انتفاعالفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها، وتعمل على توفير الدعمله وتحقيق مصالح، والذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الإجتماعي والسياسي في الدول النامية التيتعمل فيها هذه المشروعات.
- إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر على الاستقبالالاقتصادي والسياسي والتحكم في مقدرات الدول والخيارات لشعوبها وتوجيهها بما يلاءممصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر،وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل

تعرفنا في الفصل السابق على عموميات حول الاستثمار وماهية الاستثمار الأجنبي المباشر كما تعرفنا على مناخ الاستثمار وأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والطبيعية هي بعض عناصر هذا المناخ التي تؤثر على الاستثمارات، وبأن المستثمر يقوم باختيار الأماكن البديلة للاستثمار التي تتوفر فيه أنظمة سياسية، وكذا أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين في الدول النامية.

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مفيد على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هاتهاالأخيرة، إلاأنه يجب الأخذ بشيء من الحذر للآثار المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر ويجب أن تركزاهتماما نحو تحسين مناخ الاستثمار ولكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي، وتوليهحكومات الدول أهمية واضحة باعتباره وسيلة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحريكالنمو الاقتصادي، وهذا ما جعلها تقوم باصلاحات تمس مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم حوافزوضمانات متنوعة تؤهلها للتمتع بوضع تنافسي اضافة إلى تحسين البيئة، دون أن ننسى انعكاساته السلبية علىالدول المضيفة.

خاتمة

من خلال ما تم التعرض إليه في هذه الدراسة، التي اشتملت على فصلين نظريين وفصل تطبيقينقف عنددوراستراتيجيةالشراكةبين القطاعين العام والخاصكظاهرةاقتصاديةأفرزتهاالعولمة في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشرالذي أصبح بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها، وحاولنا إجراء عمليةإسقاط للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها على الواقع الجزائري للفترة الممتدة من 2008 إلى 2018.

وفيمايخصتجربةالجزائرفيهذاالمجال،فقدأحدثتومنذالثمانيناتعدةاصطلاحات،كإعادة الهيكلةقصدتحقيقالاندماجالجيدفيالاقتصادالعالمي،خاصةبعدأناختارتاللجوءإلىاقتصادالسوقوفتحفرصجد يدةللشراكةالأجنبية،وبالتالي كان لزاما عليهاأن تسعى جاهدة إلى تحقيق قفزة نوعية والخروج من حالة الركود وذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو والانتعاش،ولحل هذه المعادلات الصعبة والمتناقضة لجأت الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشراكة الذي ساعد على إدخال إصلاحات، وكذلك بعد تناقص فرص الحصول على القروض والمصاريف التجارية وسعيا منها للتخفيف من عبئ المديونية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والمواكبة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

حيث قامت الجزائر بتكييف اقتصادياتها مع التحولات التي يشهدها النظام العالمي فكان لابد على الجزائر البحث عن طريق ملائمة لاستقطابه، فهناك العديد من العوامل تمثل نقاط ايجابية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير ولامركزية النظام الاقتصادي، ومشكل العقار وارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات، ضف إلى ذلك تأخر النظام المصرفي والبيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني وعدم صلاحية البنية

التحتية، هذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن النية الحسنة لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطابه والاستفادة من مزاياه يمثل جانب إيجابي على الاقتصاد الوطن، وكذا نزعتها إلى تحقيق الرفاهية في العيش والطموح في غد أفضل.

إلا أنه وفي الجهة المقابلة لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية التي تفرزها تلك الاستثمارات الأجنبية، لذا وجب على الدولة المضيفة أن تتعامل مع هذا الاستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة وفق ما تريده أن يحدث من آثار ايجابية. ويمكن من خلال السياسة المالية تساهم في تهيئة الجو الاستثماري، فترشيد النفقات العمومية (كأداة من أدوات السياسة المالية)وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار (نفقات التجهيز) يساعد على تهيئة البنية التحتية، وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير لأنها هي الأخرى تعمل لفائدة جلب المستثمر الأجنبي، كما نجد أن هناك وسيلة أخرى تساعد على جلب المستثمر الأجنبي ألا وهي الحوافز والامتيازات الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميزعن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي.

الاجابة على الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول الاجابة على الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي

- تنص الفرضية الأولى على أن ضعفالإمكانياتالمالية،البشريةوالتقنيةللقطاعالعامنتيجةكثرةمهامهوثقلهاتدفعهبشكلمتزايدإلىتبنيعقودالشراكة بينالقطاعالعاموالقطاعالخاص، وقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية؛
- تنص الفرضية الثانية على أن الجزائرحققت نتائجإيجابيةفيمجالالشراكةقطاععامخاص، وقد توصلنا إلى أن تحقيق هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى نجاعة التشريعات الجزائرية والحرص على المراقبة في التنفيذ، حيث أن حصيلة الاستثمار عن طريق الشراكة في الجزائر متواضعة، لكن ينبغي مواصلة هذه الشراكة مع تدارك النقائص المسجلة التي ربما ترجع إلى نقصالخبرة والتجربة في هذا المجال،فأهداف النمو ليست مستحيلة الآن ولكن لا أحد يضمن تحققها في غياب تكفل جدي وسريع من قبل الجميع؛
- تنص الفرضية الثالثة على أننجاحالاستثمارالأجنبيمرهونبتوفيرظروفمناخية،شروطاقتصادية، أمنية، سياسيةملائمة،وتبنيقوانينصارمة، وقد توصلناإلى صحة هذه الفرضية.

خاتمة عامة:

أهم النتائج المتوصل إليها

1. نتائج الجانب النظري

- تتطلب مشروعات البنية التحتية أموال ضخمة فبذلك تكون بمثابة عبء مالي على الموازنات العامة للدول خاصة النامية منها، فهي بذلك تستوجب توفير بدائل تمويلية لتخفيف العبء المالي، لذا تعد شراكة القطاع الخاص بصفة كلية أو جزئية أمرا ضروريا ومهم؛
- تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية وذلك لما يكون فيه من تكاتف للجهود بين القطاعين العام والخاص لأجل الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق رفاهيته؛
- تختلف درجة تدخل القطاع الخاص في مجال البنية التحتية وهذا يكون حسب عقد الشراكة الملائم لتنفيذ مشروعات أحد مجالات البنية التحتية؛
- هناك عدة أساليب لتنفيذ مشروعات البنية التحتية وفق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويعد قرار تحديد الأسلوب المناسب من محددات نجاح وفعالية الشراكة من جهة، ومن جهة أخرى يتحدد الأسلوب المناسب حسب طبيعة مشروع البنية التحتية؛
- تحقيق الشفافية أثناء مراحل اختيار شركة المشروع يعد من العوامل المهمة لتحقيق نجاح المشروع وضمان سلامته وفق ما تم التعاقد عليه من جهة، ومن جهة أخرى هو تكريس لمفهوم ومبادئ الحوكمة الدولية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.
- للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال آثاره الايجابية، إلا أنه كذلك قد يفرز أثارا سلبية لا بد للدولة المضيفة من الحذر منها.

- تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والقبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده ما لم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة المناخ المناسب له خاصة في ظل هذه المنافسة الشديدة على استقطابه .
- •العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.

2. نتائج الجانب التطبيقي

- إن عمليات الإصلاح الهيكلية التي باشرتها الجزائر، قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية و تحرير الاقتصاد وانعكست بالإيجاب على الناتج الداخلي الإجمالي و على تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مكاسب أخرى متعددة، وهو ما يستدعي مواصلة الإصلاحات واستكمالها؛
- أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب.
- يؤثر التشريع المعتمد في مجال الاستثمار على جاذبية المناخ الاستثماري وبالتبعية على حجم التدفقات الاستثمارية خاصة الأجنبية منها،فالأمر 01-03 فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي في حين الأمر 09-01 المتضمن لقاعدة 51% مقابل 49%نتج عنه تراجع فيالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة توحيد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار(قوانين المالية، قوانين الاستثمار) في قانون واحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار؛
- عدا قطاع المحروقات لازالت القطاعات الاقتصادية الأخرى بعيدة عن استقطاب المستثمر الأجنبي نتيجة عدم استقرار التشريعاتوسيطرة البيروقراطية الادارية على العملية الاستثمارية؛

- عدم شفافية مناخ الأعمال في الجزائر لا يساعد المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرار توطين استثماره في البلد.

التوصيات

استنادا إلى النتائج المستخلصة ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الدور الرئيسي في تطوير وترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى السلطات والهيئات المختصة في ذلك، ولكن هذا لا يمنع من تقديمنا لبعض الاقتراحات عسى أن تكون ذات فائدة وتجد لها صدى:

- تبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال زيادة أنشطة في مختلف القطاعات بتسخير الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تمتلكها البلاد؛
- العمل على التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا والخبرة والعمالة والحصول على العملة الصعبة وتفادي بعض سلبياتها؛
- تفعيل الجهاز المصرفي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والعمل على تطوير المهارات والكفاءات والخبرات قصد تحسين علاقتها مع الدول الأجنبية؛
- وضع الإطار القانوني المنظم لعلاقات الشراكة قطاع عام–خاص لتفادي العددي من الآثار السلبية التي من شأنها أن تكون معرقلة؛
- تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى كالسياحة، الصناعة، الخدمات وبالخصوص قطاع الزراعة؛
- القضاء على المشاكل الإدارية (البيروقراطية) التي تعيق الاستثمار من خلال تقديم بعض التسهيلات؛
- إنشاء بنك معلومات اقتصادية يتميز بالمصداقية والاستقلالية التامة؛
- ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة في مجال الشراكة بين القطاعين والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تنمية العنصر البشري، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية؛
- الزيادة في نفقات البحث والتطويروإعطائهاالأهمية اللازمة لتنمية القدراتالاجتماعية في شتى المجالات؛
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ضرورة إعادة الاعتبار لقاعدة 51% و49% من حيث عدم تعميمها وتطبيقها فقط على القطاعات الاستراتيجية مع إمكانية إلغائها بالنسبة لبعض القطاعات غير الاستراتيجية مثل الخدمات وإعفاء

الشركات الأجنبية من إلزامية إشراك متعامل وطني بنسبة لا تقل عن 51% بالمائة في مشاريعها الإستثمارية بالجزائر بالنسبة لبعض النشاطات التي تساهم في نقل وتوطين التكنولوجيات الحديثة وتكوين الكفاءات الوطنية؛

- الحالة الجزائرية تتطلب ضبط السياستين النقدية والمالية بترسيم سوق الصرف الموازية في إطار رؤية شاملة لضبط سياسة الصرف وامتصاص فائض السيولة عن طريق آليات متطورة لإدارة ادخار العائلات والمؤسسات، وإطلاق وزارة منتدبة للجباية وظيفتها إدارة الجباية العادية وتحسينها، وعلى مستوى الاستثمار من الضروري الانتقال من تمويل الاستثمار عن طريق السوق النقدية إلى سوق رأس المال أي شركات الاستثمار وسوق الأوراق المالية البورصة.

آفاق البحث

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل فيما يلي

- مدى مساهمة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مدى اهتمام الجزائر بالاستثمار في قطاعات منتجة خارج نطاق المحروقات؛
- أثر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري؛
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري؛
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

- بشير مصيطفى، اقتصادنا: الفرصة المتبقية، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشروالتوزيع – المحمدية– الجزائر، ط 2016.
- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، جانفي 2016.
- عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1 2016.
- عقيل كريم زغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع–مصر–، 2015.
- لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،الاسكندرية ط1 2017.
- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 2011.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام،دار الجنان للنشر والتوزيع– عمان–، 2016.
- محمود عبد الحافظ محمد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات –الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية– المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، ط 2013.
- يحيى محمد جويدة، المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،الاسكندرية 2017.

قائمة المراجع:

المقالاتباللغة العربية

- أحمد أرباب، الخصخصة ومقومات الفشل والنجاح (دراسة نظرية)، ورقة عمل مقدمة في ندوة عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها، المنامة البحرين أفريل 2008.
- بلغنوسمية،دورالشراكةالعموميةالخاصةفياستثماراتالبنيةالتحتيةفيترقيةمناخالاستثمارفيالجزائرورقةعملمقدمةلمجلةالاقتصادوالمالية،المجلد 04 – العدد 02، 2018.
- بوخورس عبد الحميد، بلعبيدي عايدة عبير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المحور الثاني: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، أفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة، جامعة مسيلة–جامعة محمد خيضر بسكرة.
- حسين الدوري، عقود الاستثمار الدولية ومنازعاتها، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها" المنعقدة في المنامة –البحرين–، أفريل 2008.
- خالد ممدوح إبراهيم، صياغة وأنواع عقود البوت، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة وآثارها (PPP)" المنعقدة في –القاهرة– جمهورية مصر العربية، أوت 2007.
- خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09 / 2011، جامعة ورقلة – الجزائر–.
- دراجياالسعيد،عقودالشراكةبينالقطاعينالعاموالخاصكآليةفعالةلتمويلالتنميةالمحلية،ورقةعملمقدمةلمجلةالعلومالانسانيةجامعةالأميرعبدالقادرقسنطينةالجزائرالعدد 41. جوان 2014.
- روشوعبدالقادر ،مدىجاذبيةالمناخالاستثماريفيالجزائرللاستثماراتالأجنبيةالمباشرةدراسةتقييميةللفترة 2000–2019،ورقةعملمقدمةلمجلةالتكاملالاقتصادي،المجلد 07 – العدد 04، 31 ديسمبر 2019.
- طهراوي دومة علي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية –دراسة تجربة المغرب–، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي غليزان، العدد الثاني، 2017.

قائمة المراجع:

- محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص:المفهوم والأسباب والدوافع والصور، ورقة عمل مقدمة للمجلة العربية للإدارة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر 2018.
- عبد السلام أحمد هماش ويوسف عبد الحميد المراشدة، عقود المشاركة وسيادة الدولة، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها"، المنامة بمملكة البحرين، أفريل 2008.
- عبد القادر ورسمة غالب، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها" المنعقدة في المنامة –مملكة البحرين–، أفريل 2008.
- فارعبدالقادر،جاريفاتح،سياسةالانفاقالعامفيالجزائروأثرهاعلىالنموالاقتصاديخلالالفترة 2006–2016،ورقةعملمقدمةلمنصةالمجلةالعلميةالجزائرية(ASJP)،جامعةمحمدبوقرةبومرداس، 2018/02/08.

المذكرات باللغة العربية

- آلاء محمد فارس حماد، اندماج الشركات وأثره على عقود الشركة المندمجة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والادارة العامة، جامعة بيرزيت 2012.
- بامحمد نفيسة، تحليلجاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI،مذكرةللحصول على شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2015–2016.
- بوشمال عبد الرؤوف، التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة فرع التسويق،2011–2012.
- رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006–2016، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017–2018.

قائمة المراجع:

- رشيدة بن عرفة وسومية حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005–2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي في تبسة، 2015–2016.
- رمزي بومعراف، **مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ، 2012–2013.
- ريم ثوامرية، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000–2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1954 قالمة 2018–2019.
- زروقي أبوبكر الصدي، قياس أثر المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري على الاستثمارالأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (2014–1990) دراسة قياسية تحليلية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، 2015–2016.
- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010–2011.
- شريط أميرة، بلهادف رقية، القروض البنكية في مجال تمويل الاستثمارات دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014.
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2007–2008.
- عزوز نورالدين، دور الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في ترشيد الانفاق العمومي – دراسة مقارنة بين تجربتي كندا والجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، 2017/2016.

قائمة المراجع:

- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–، 2018.
- كريمة قويدري،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تخصص المالية الدولية مدرسة الدكتوراه للتسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2010–2011.
- لكحل الأمين، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران–SEOR–، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجسيتر في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.
- محمد أشرف خليل حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الإقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة)، بحث مقدم إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، الجامعـــة الإســلامية –غزة–، 2017.
- محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية -حالة بعض اقتصاديات الدول العربية- ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2015.
- مرابطي وفاء، الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورهما في التنمية المحلية في الجزائر عقد الإمتياز حالة بلدية حاسي بن عبد الله، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، 2016.
- نشمة ياسين، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2018/2017.
- هالة بوعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008–2012)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر تخصص مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012–2013.

- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسيةاقتصادية للفترة (1980–2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضيافبالمسيلة 2017/2016.

المقال باللغة الأجنبية

- Z.Oumehdhi, Partenariat public-privé : l'Algérie parmi les cinq premiers en Afrique, un article publié dans le journal d'information indépendant Algerie-eco.com, 21 juillet 2016.

المذكرات باللغة الأجنبية

- Eng. AlisKahwahjian, The development of a practical framework for selecting the optimum PPP contract for construction projects in Syria, master thesis, Damascuc university departure of constraction and management engineering , August 2014.
- Linda Lobner, How well do public-private partnerships work, master thesis, university of Vienna, 2009.
- Lobna Ali AL-Khalifa,Foreign direct investment in Bahrain, Boca Raton Fla Dissertation.com, 2007.
- Yulong Liu, Factors determining location choice of foreign direct investment in CHINA: A perspective from an Inland province, A dissertation presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in management, Massey university ALBANY NEW ZEALAND, 2009.

من الأنترنت

ياسين بودهان، تحديات تواجه المستثمرين العرب بالجزائر، مقال مقدم للجريدة الالكترونية الجزيرة نت، الجزائر في 25/8/2013.

نسرين لعراش، الجزائر تدرس تمويل مشاريع بنية تحتية بالشراكة العمومية-الخاصة (PPP)، الجزائر اليوم صحيفة الكترونية 14 أفريل 2017.

- the Fiscal Affairs Department, Public-Private Partnerships, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2004.
- https://pppknowledgelab.org/countries/algeria
- http://www.aps.dz/ar/economie/72235-5-1-2018
- http://www.andi.dz/index.php/ar/85-news/866-rapport-mondial-sur-l-investissement
- https://www.aljazairalyoum.com

- http://www3.weforum.org/docs/Media/GCR1617/GCR16_Arabic.pdf
- https://www.algerie-eco.com/2016/07/21/partenariat-public-prive-lalgerie-parmi-cinq-premiers-afrique/
- https://www.transparency.org/en/countries/algeria
-

مقدمـــــــة

شهدتالسنواتالأخيرةتغيراتعالميةسريعةبفعلعاملتكنولوجياالمعلوماتماأدىإلىتوسعمجالاتالمنافسةبينالمؤسساتالا قتصادية، وتكريسبوادرالعولمةالإقتصاديةحيثتلاشتالحواجزالسياسيةوالجغرافيةماأدىإلىتقاربالأسواقفيمختلفدول العالم،لذافقدأصبحتالمؤسساتالاقتصاديةأمامتحدياتقويةوليسمنالسهل مواجهتهابمفردها،فلجأتإلىإستراتيجيةالشراكة بينالقطاعينالعاموالخاصكآليةللتعاونوالحدمنوقعهذهالتحدياتوالنهوض باقتصادها،وتعتبرهذهالشراكة ضرورةيقتضيهاتوسعحجمالمبادلاتالتجاريةعلى المستوىالدولي،التخصيصالأمثلللمواردالماليةاللازمةلتنفيذالمشاريع الاقتصادية وتخفيفالضغطالمتزايدالذي تعانيمنهالميزانيةالعمومية.

إن إتباع إستراتيجيةالشراكةبينالقطاعينالعاموالخاص كآلية فعالة لتشجيع وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تزايدت أهميته لأنّ جميع الدول النّامية أصبحت بحاجة ماسّة إلى رؤوس الأموال لتحقيق تنميتها الإقتصادية وتمويل مشاريعها المتوقفة من جراء عجزها الراجع إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن إنهيار أسعار البترول، إزداد الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر لإمكانية منحه الدول النامية عدة مزايا أهمها جلب تكنولوجيا متطورة تستفيد منها هذه الدول.

والجزائر باعتبارها بلد من البلدان السائرة في طريق النمو، فهي أضحت مجبرة أن تساير كل هذه المستجدات العالمية، حتى لا تظل في معزل عن الاقتصاد الدولي، وتماشيامعذلكقامتبإجراءعدّةإصلاحاتهامةعلى مستوى هياكلها الإستراتيجيةوالإقتصاديةلاسيمافيميدانالإستثمار، فقد عرف تطور قوانين الاستثمار في الجزائر فترات أو مراحل متباينة تميزت المرحلة الأولى بنوع من الرقابة على الاستثمارات الأجنبية أي مرحلة الاقتصاد الموجه، أما المرحلة التالية لها بالتوجه نحو اقتصاد السوق، بحيث تبنتسياسةالانفتاحنحوالخارجوتعديلقوانينسابقةتخصصتشجيعالاستثمارأهمهاالمرسوم التشريعي 93-12المؤرخفي 05أكتوبر 1993 المتعلقبترقيةالإستثماراتووضعجملةالإجراءاتالتحفيزيةومنحالتسهيلاتاللازمةلذلك.

طرح الإشكـــــالية:

معتفاقمعجزميزانياتوارتفاعمديونية الدولالنامية
وتسابقهاعلىاستقطابالإستثمارالأجنبيالمباشروحرصحكومتهاعلىبذلالمزيد
منالجهودلأجلتحسينمناخالعملالاستثماريالمستقروالأمن، مثلتالشراكةمعالقطاعالخاصشكلا
منأشكالتخليالدولةلصالحالخواصعنجزءمنالمرافقالعمومية،إمامنجهةتسييرهاوإمامنجهةتمويلهاوتشييدهاوصيانتهاوتق
ديمالخدمةفيها، وكانمنأجلتحقيقتغييراتأساسية
فيمصادرالنمومنالنفطإلىالقطاعاتالغيرالنفطية،تنويعالنشاطالاقتصاديمننشاطاتالقطاع
العاملإلىنشاطاتالقطاعالخاص،منشاطاتإحلالالإنتاجالوطنيمحلالوارداتإلىنشاطات
تنافسيةموجهةللتصدير،منأجلزيادةمعدلاتالنموالاقتصادي،ترقيةمعارفالاستخدامات
التكنولوجيةوزيادةفرصالعمل،إلىجانباعتمادهكوسيلةتمويلخارجيةبديلةمحمودةالعواقب
لاقتصادياتهامقارنةبتلكالوسيلةالتقليدية "القروضالخارجية" التيكانتعواقبهاوخيمة،وبالتالي
الإستجابةالحقيقيةلشروطومتطلباتالاندماجفيالاقتصادالعالمي.

وعليه فإننا نجد أنفسنا أمام التساؤل التالي:

ما هو دور الشراكة قطاع عام خاص في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وهذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ماهيالدوافع التي تدفع الدول للجوء للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- ما مدى تقدم الجزائر في تبني هذا النمط من التعاقد؟
- ماهي الظروف المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيات:

كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث، قمنا بصياغة الفرضيات الأساسية الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة الموضوع:

- ضعفالإمكانياتالمالية،البشريةوالتقنيةللقطاعالعامنتيجةكثرةمهامهوثقلهاتدفعهبشكلمتزايدإلىتبنيعقودالشراكة بينالقطاعالعاموالقطاعالخاص.
- حققتالجزائرنتائجإيجابيةفيمجالالشراكةقطاععامخاص.
- نجاحالاستثمارالأجنبيالمباشرمرهونبتوفيرظروفمناخية،شروطاقتصادية، أمنية، سياسيةملائمة،وتبنيقوانينصارمة.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- **الأسباب الموضوعية:**

– ترجع لأهمية موضوع الشراكة بينالقطاعالعاموالقطاعالخاص نظرالحداثتهوتجددطرحه .

– الأهميةالمتزايدةللإستثمارالأجنبيلماله منأهميةبالغةفيتوسيعالشراكةوالتعاونالدوليفيإطارالعولمة الإقتصادية.

- **الأسباب الذاتية:**

– رغبتنا في الإطلاع واكتشاف جانب من جوانب الشراكة بينالقطاعالعام والقطاعالخاصبالإضافة لتسليط الضوء على ركائز البيئة الإستثمارية الجزائرية والتشريعات والقوانين المساندة لها، رغبةفيالإحاطةنوعامابجوانبها ومعرفةالمفهومالذي نجهله،والخصائصالتيتتمتعبهاوالتأثيراتالتيتحدثها على مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر.

أهمية وأهداف الدراسة:

على هذا الأساس تظهر لنا أهمية دراسة الموضوع في تسليط الضوء على مختلف جوانب الشراكة بينالقطاعالعام

والقطاعالخاص،وإظهاروتبيينمدىتدفقالاستثمارالأجنبيالمباشرعلىالجزائربإعتبارهخطوةأساسيةلتكييفالإقتصادالوطنيم عالإقتصادالعالمي،منخلالالإنتقال المحكمإلىإقتصادالسوق.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في الإطار المكاني والزماني لها، اذ أن النتائج التي سيتم التحصل عليها نتائج لتحليل مجموعة من البيانات المجمعة في إطار مكاني وزماني محدود، اذ أجرينا البحث على مستوى الجزائر، في الفترة الممتدة من سنة 2008 حتى سنة 2018.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي نجد أننا اعتمدناالمنهج الوصفي والمنهج التحليليوذلكمنأجلوصف الشراكة بينالقطاعالعام والقطاعالخاص وتبيان دورها في تنشيط الإستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل البيانات للوصول إلى النتائج.

الدراسات السابقة:

مذكراتالماجستير:

- دراسةالباحث "لكحلالأمين" المعنونة ب: " الشراكةبينالقطاعالعاموالقطاعالخاصفيالجزائردراسةحالةشركةالمياهوالتطهيرلوهران " «SEOR»، تخصص تسييرالماليةالعامة جامعةتلمسان 2014/2013. حيثتهدفهاتهالدراسةالى تأصيلالمفاهيمالمتعددةلمصطلحالشراكةبينالقطاعالعاموالقطاعالخاصمعالتنويهبالأهميةالبالغةلهذا النمطمنالتمويل، وعرضبعضالتجاربالناجحةللعديدمندولالعالممقارنتهامعالجزائر.
- دراسةالباحث "عمرانيفيصل " المعنونة ب: "عقودالشراكةالعموميةالخاصة دراسةمقارنة" كلية الحقوق بن يوسفبن خدة جامعة الجزائر 2011/2010. حيثتهدفهاتهالدراسةإلىاستحداثعقد الشركةالعموميةالخاصةفيكلمنالتجربتينالبريطانيةوالفرنسيةوكذامختلفالعناصرالموضوعيةوالإجرائيةالتيأضافهاإلىقانو نالطلبياتالعموميةالتقليدي .
- دراسةالباحث "سعيديحيى " المعنونة ب: "تقييممناخالإستثمارالأجنبيالمباشرفيالجزائر" جامعةمنتوريقسنطينةكليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير 2007/2006. حيثتهدفهاتهالدراسةإلى توضيح مدى أهمية وجدوى الإستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها في التنمية الإقتصاديةالوطنية عن طريق التركيز على عوامل إجتذابالإستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية والجزائر بصفة خاصة.

محتويات الدراسة:

في معالجتنا لهذا الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاث فصول يضم كل منها:

الفصل الأول: حيث تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول الشراكةبينالقطاعالعاموالقطاعالخاص، فيالمبحث الأول عرفنا كل من القطاع العام والقطاع الخاص وأشرنا لدوافع التشارك بينهما، وفي المبحث الثاني فحددنا فيه الاطارالمفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تعريف الشراكة وذكر أهم أنواعها، مجالات تنفيذها، أهدافها، مبادئ التشارك بين القطاعين ثم تمييزها عن بعض الاساليب الاخرى،أما فيما يخص المبحث الثالث ألقينا من خلاله نظرة على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعراقيل تنفيذهذه الشراكة مع الاشارة لسبل علاج هاته العراقيل.

الفصل الثاني: حيث تناولنا مدخللللاستثماروالذييحتويعلىمفهوملللاستثماروأهميته في المبحث الأول،أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه نظرةعامةعنالاستثمارالأجنبيالمباشرمنخلال المكونات،الأشكال،الأهداف،ومخاطرالاستثمارالأجنبي، وفيما يخص المبحث الثالث ألقينا من خلاله نظرة حول المناخالاستثماري وأهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: حيث تناولنا في المبحث الأولواقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر،أما في المبحث الثاني فواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،وأخيرافي المبحث الثالث دور الشراكة قطاع عام خاص في تنشيط الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.